



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الأولى - السنة الثالثة - الدورة الربيعية 2000م - العدد: 02

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يوم الثلاثاء 17 ربيع الأول 1421 هـ
الموافق 20 جوان 2000م

فهرس

1- محضر الجلسة العلنية الثانية: ص 03

• عرض نص قانون المالية التكميلي لسنة 2000م.

2- محضر الجلسة العلنية الثالثة: ص 15

• المناقشة العامة لنص قانون المالية التكميلي لسنة 2000م.

3- ملحق: ص 47

• أسئلة كتابية.

4- إستدراك: ص 50

**محضر الجلسة العلنية الثانية
المنعقدة يوم الثلاثاء 17 ربيع الأول 1421هـ
الموافق 20 جوان 2000م (صباحاً).**

3- دراسة الوضع الخاص بالمجموعة البرلمانية للمستقلين وإدراجها في الجلسات المقبلة.
4 - معلومات وآراء فيما يخص تجديد نصف أعضاء مجلس الأمة في شهر سبتمبر المقبل والشروع في مناقشتها وربما سيتم تكوين لجنة خاصة بهذه المسألة.
5- وضعية القانون الأساسي لعضو البرلمان.
6- تعويضات أعضاء مجلس الأمة.
ويفرض علينا برنامجنا - كما نص الدستور - الفراغ من المصادقة على قانون المالية في يوم الـ 25 من هذا الشهر. وسيتم الحديث عن النقاط المطروحة آنفاً في الأيام القريبة المقبلة.
ويقتضي جدول أعمال جلسة اليوم عرض نص قانون المالية التكميلي لسنة 2000، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير المالية لتقديم نص القانون، فليفضل مشكوراً.

السيد صلاح الدين فنيقي: سيدي الرئيس...

السيد الرئيس: نعم؟

السيد صلاح الدين فنيقي: نقطة نظام.

السيد الرئيس: أهي نقطة نظام عن جدول الأعمال؟... مسموح بها سيدي، تفضل.

السيد صلاح الدين فنيقي (نقطة نظام): تتمحور نقطة النظام هذه حول محورين أساسيين أولهما عبارة عن ملاحظة وثانيهما اقتراح.

فيما يخص الملاحظة، أتذكر يوم جاء رئيس الحكومة إلى هنا إذ تدخلت بنقطة نظام كهذه

الرئاسة: السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد عبد اللطيف بن أشنهو وزير المالية،
- السيد علي براهيتي وزير منتدب للميزانية،
- السيد عبد الوهاب دربال وزير مكلف بالعلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة التاسعة والدقيقة السابعة والأربعين صباحاً.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، الجلسة مفتوحة.

أرحب في البداية بالسيد وزير المالية والوفد المرافق له بما فيه المستشارون، كما أرحب بالسيدات والسادة أعضاء مجلسنا.

أحيطكم علماً - السيدات والسادة أعضاء المجلس - أن جدول أعمال جلساتنا المبرمجة يتضمن - إضافة إلى المصادقة على نص قانون المالية التكميلي لسنة 2000 - البنود التالية:

1 - المصادقة على الأمر رقم 2000-01 المتعلق بإدارة ولاية الجزائر والبلديات التابعة لها، إذ لم نجتمع للمصادقة عليه لأنه لم تكن لدينا قوانين مبرمجة وعليه فمن غير اللائق أن نجتمع لمجرد المصادقة على هذا الأمر لمدة ربع ساعة فقط، ولهذا أدرجناها ضمن هذه الجلسات.

2 - توجيه أسئلة شفوية إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وإلى وزير الموارد المائية ووزير النقل ووزير الطاقة.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس مجلس الأمة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، يشرفني أن أقدم لكم باسم الحكومة نص هذا القانون بعد المصادقة عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني.

سيدي الرئيس، بودي أن أقدم لكم ثلاث نقاط أساسية مرتبطة بهذا النص، النقطة الأولى تخص الإطار الاقتصادي والمالي لهذا النص والنقطة الثانية تخص الإجراءات ذات الطابع الميزاني والنقطة الثالثة تخص الإجراءات ذات الطابع القانوني.

فيما يخص الإطار الاقتصادي والمالي لهذا النص، قبل كل شيء من الضروري أن أقول إن هذا النص يعتبر أول نص يطبق من بين النصوص المسطرة في برنامج الحكومة ولهذا أخذنا بعين الاعتبار في النص عددا كبيرا من الاتجاهات الموجودة في برنامج الحكومة.

أولا: تطرق برنامج الحكومة بكل صراحة إلى مديونية الدولة، حيث ارتفعت حاليا إلى 2600 مليار دج وهو ما يساوي 72% من الناتج الداخلي الخام، وهذا الحجم يؤثر سلبا على سياسة الدولة، ولهذا فمن الضروري أن يتخذ قانون المالية موقفا من هذا الشأن.

ثانيا: يرى برنامج الحكومة أن النظام الجبائي الجزائري الحالي يعرف صعوبة كبيرة. أقول صعوبة لأن البعض يتكلم عن أزمة النظام الجبائي الجزائري ولهذا كان من الضروري أن ينص القانون على هذا الموضوع.

ثالثا: تطرق برنامج الحكومة أيضا إلى فعالية النفقات العمومية. ومقارنة مع البلدان الأخرى، فإن فعالية النفقات العمومية محدودة تماما في الجزائر.

رابعا: نص برنامج الحكومة في إطار تطبيق سياسة اقتصاد السوق على ضرورة انسحاب الحكومة تدريجيا من بعض الميادين.

إن نص هذا القانون التكميلي لسنة 2000 مبني على أساس 19 دولارا للبرميل، وهذا الرقم يسمح

واقترحت حينها على المكتب ضرورة التضامن والتآزر مع سكان عين تيموشنت إثر الكارثة التي لحقت بهم وذلك وفق ما تحث عليه تقاليدنا وديننا، وقد علمنا أن وفدا عاين المكان ولكن بأياد فارغة وهذا ليس من شيمنا وعاداتنا، فلماذا لا يجتهد أعضاء هذا المجلس الموقر ويجسدوا هذا التضامن والتآزر؟ إلى حد اليوم لم نتلق أي جديد من هذا الباب. وهذا يؤسفني!

لقد سجل تدخلي ويمكن أن يأتيك السيد العياشي به مدونًا في الجريدة الرسمية للمداولات لتتأكد من الأمر، وهذا يجرح مشاعرنا كأشخاص، كوني قدمت اقتراحا وثمرته الزميل السيد يوسف براهيم في تدخله ولم نتلق أي إجابة، أرجو من الآن فصاعدا - خاصة وأنه لم يبق لنا سوى ستة أشهر أو أقل منها وتنتهي عهدتنا - أن يؤخذ الاقتراح بعين الاعتبار ونتلقى الرد عليه.

أما فيما يخص الاقتراح - إذا سمحتم بذلك - فلدي مشروع لائحة فيما يخص الأحداث التي جرت لإخواننا في جنوب لبنان، أقرأها عليكم وللمجلس كل التقدير أن يصادق عليها أو يرفضها...

السيد الرئيس: سيكون كذلك ولكن بعد المصادقة على نص قانون المالية وهو النقطة الأساسية وأعدك أن ننظر في مشروع اللائحة إضافة إلى قضية عين تيموشنت.

السيد صلاح الدين فنيقي: قضية عين تيموشنت تجاوزت الحدث ما أريده الآن هو مشروع اللائحة.

السيد الرئيس: أعدك أننا سنتحدث عنها..

السيد صلاح الدين فنيقي: متى ذلك؟!

السيد الرئيس: أعدك أننا سنتكلم عنها قريبا، وأوافقك منذ الآن على المصادقة على اللائحة المتعلقة بجنوب لبنان، شكرا. والكلمة الآن للسيد وزير المالية فليفضل مشكورا.

قررت الحكومة فيما يخص المديونية العمومية. سيدي الرئيس، تدخل هذه الإجراءات في إطار تطبيق برنامج الحكومة وفي إطار إصلاح النفقات العمومية. ففي الماضي - سيدي الرئيس - كانت النفقات العمومية تمول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق المديونية الخارجية ولهذا فإن نص قانون المالية التكميلي يمثل سياسة جديدة للبلاد فيما يخص المديونية الخارجية وأيضا فيما يخص المديونية الداخلية وهناك علاقة دقيقة ما بين المديونية الخارجية والمديونية الداخلية في الجزائر فلدينا - والبعض لم يطلع على هذا الموضوع - 82% من المديونية الخارجية هي حاليا على عاتق الميزانية وأؤكد أن 82% من المديونية الخارجية هي حاليا على عاتق نفقات الميزانية والنفقات العمومية!! تقدر المديونية الخارجية الجزائرية حاليا بـ 28,5 مليار دولار منها 22,5 مليار دولار على الميزانية وذلك ناتج عن الأساليب التي استعملت في الماضي لتغطية وتمويل العجز. سيدي الرئيس، تلکم هي - بصفة عامة - الإجراءات ذات الطابع الميزاني، فما هي الإجراءات ذات الطابع القانوني؟ بدون الخوض في التفاصيل سيكون النقاش مفيدا إن شاء الله، ففي هذا الميدان هناك أربع نقاط:

أولا: قررت الحكومة إنشاء صندوق لتنظيم الإيرادات، لماذا؟ لسبب بسيط وهو أن ميزانية الدولة في الجزائر تعاني من تقلبات الأسواق النفطية بحيث جعلت سعر النفط يرتفع من 9 دولارات إلى 30 دولارا، إذن هناك تقلبات كثيرة ولهذا كان من الضروري ومن المعقول أن تستخلص الحكومة الدروس من التاريخ فلا تبقى مغمضي الأعين أينما وجهنا توجهننا فإن هي ارتفعت صعدا وإن انخفضت نزلنا ولهذا قررت الحكومة إنشاء هذا الصندوق، فبنينا هذا القانون على أساس 19 دولارا وكل الإيرادات التي تتجاوز 19 دولارا تدخل إلى هذا الصندوق لتغطية النفقات في المستقبل في حالة ما إذا انخفض سعر البرميل، ويعتبر هذا الصندوق وسيلة إيجابية لتسيير نفقات الدولة على المدى

للميزانية بتوفير 196 مليار دينار إضافي مقارنة مع قانون المالية الأصلي الأولي الذي كان مبنيا على أساس 15 دولارا للبرميل، وكل النص مبني على هذا الرقم.

ما هي الإجراءات ذات الطابع الميزاني؟ أولا: استعمال 5,2 مليار دج لدعم نفقات التسيير لا سيما في النظام التربوي وفي قطاع الصحة والدعم الجزئي للتضامن الوطني.

سيدي الرئيس، في تحليل الحكومة للنظام التربوي والنظام الصحي في الجزائر استخلصت أنهما يتطلبان الدعم، وهذا الدعم الجزئي لسنة 2000 يعتبر الخطوة الأولى لسلسلة من الإجراءات في المستقبل تحت ضوء الاقتراحات والتوجيهات التي تأتي من طرف اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية.

ثانيا: دعم أو رفع نفقات التجهيز وهو ما يعادل 55 مليار دج منها 35 مليار دج تعطى لما يسمى بالبرنامج الحكومي للنمو المحلي، و10 ملايين دج مخصصة لبرنامج التجهيز على المستوى المركزي و10 ملايين تخصص لما يسمى بـ "les opérations capitales" منها 6 ملايين تعطى لمحو جزئي لديون البلديات. وفي النص الأصلي كانت الحكومة قد اقترحت 4 ملايين دج ولكن الرقم ارتفع إلى 6 ملايين دج بعد مناقشته في المجلس الشعبي الوطني.

ثالثا: 45 مليار دج تستعمل لتغطية العجز فيما يخص المداخيل الجبائية العادية لأنه في قانون المالية الأصلي - سيدي الرئيس - كان هناك خطأ في تقدير مداخيل الجبائية العادية ولهذا خصصت الحكومة في هذا القانون 45 مليار دج لتغطية هذا العجز.

وأخيرا خصصت الحكومة في هذا النص كذلك محوا جزئيا للعجز الإجمالي للخزينة، ففي قانون المالية الأصلي بلغ العجز الإجمالي للخزينة 227 مليار دج وفي هذا القانون لا نجد وسائل لتمويل هذا العجز ولهذا كان من المعقول ومن الضروري أن نغطي جزءا من هذا العجز الذي انخفض من 227 مليار دج إلى 137 مليار دج طبقا لما

الطابع القانوني الموجودة في نص قانون المالية التكميلي لسنة 2000.

بودي سيدي الرئيس أن أنهي هذه الكلمة بتقديم شكري لأعضاء اللجنة الاقتصادية والمالية بمجلسكم الموقر، ولقد كان الحوار مثمرا وكانت المناقشة حارة كما يقال، لكن وبكل صراحة فقد استفدت شخصيا من الحوار لذا أشكر أعضاء اللجنة ورئيسها على الحوار والمعلومات والاقتراحات المقدمة خلال الجلسة. وفي انتظار المناقشة العامة لأعضاء مجلس الأمة أشكركم على حسن انتباهكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(تصفيق)

السيد الرئيس: أشكر السيد الوزير على عرضه الوجيه والتميز بالصرامة والوضوح والشفافية، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد مقرر اللجنة المختصة لتقديم التقرير التمهيدي الذي أعدته اللجنة حول نص هذا القانون التكميلي فليفضل مشكورا.

السيد مقرر اللجنة المختصة: السيد رئيس مجلس الأمة، السيد ممثل الحكومة والوفد المرافق له، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمين، السيدات والسادة الضيوف، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يسرني أن أعرض عليكم التقرير التمهيدي عن نص قانون المالية التكميلي لسنة 2000 الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة قصد مناقشته وإثرائه.

مقدمة

طبقا لأحكام الدستور والقانون العضوي رقم 99 - 02 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، ووفقا للنظام الداخلي لمجلس الأمة ولاسيما المواد: 15، 16، 21، 28، 32، 33 الفقرة الأولى، 34، 35، 37، 38، 41 و 43، واستنادا إلى إحالة السيد رئيس مجلس الأمة بتاريخ 06 جوان 2000، تحت رقم 84 والمتضمنة

المتوسط.

هذا فيما يخص الإجراء الأول، أما الإجراء الثاني، فهو تأسيس حساب للتخصيص الخاص للموارد الخارجية. سيدي الرئيس، إن تجربة الجزائر في هذا الميدان سلبية فهي تقتض أموالا من الخارج وندفع فوائد اقتراضها في حين تبقى جامدة لماذا؟ لسبب بسيط وهو عدم التحضير الدقيق للمشاريع والبرامج. فتجمد الأموال في الصندوق وتجمد البرامج والمشاريع في الميدان وفي أثناء ذلك، ترتفع الفوائد المترتبة عن اقتراضها.. ولهذا هناك اقتراح من طرف الحكومة لتأسيس هذا الحساب للتخصيص الخاص، يتكفل بهذه الأموال والقروض الخارجية.

ثالثا: الإجراء الثالث ذي الطابع القانوني يخص ما يسمى بالحسابات للتخصيص الخاص. لقد أسست هذه الحسابات في الماضي لأهداف معينة وقيل إن هذه الحسابات تمول من طرف الدولة ومن مصادر أخرى وبعد سنوات أدى التحليل إلى الخلاصة التالية: «إن الدولة هي الوحيدة التي تمول» فلا علاقة للمصادر الأخرى بذلك والبعض من هذه الحسابات خرجت عن أهدافها أو أهدافها لم تعد صحيحة مما يدل على عدم الشفافية ويمنع الجهاز البرلماني من أداء الدور الفعال في مراقبة صرف أموال الدولة ولهذا قررت الحكومة إغلاق بعض الحسابات أو عدد كبير منها والعملية متواصلة في المستقبل - إن شاء الله - وكذا تطهير البعض منها، وهذا اتجاه موجود أيضا في برنامج الحكومة لدعم فعالية النفقات العمومية.

رابعا: إعطاء قاعدة قانونية لتطهير البنوك التي تعد من أولويات البرنامج الاقتصادي والمالي للحكومة، ولكن تطهير البنوك يستهلك نفقات كبيرة من طرف الميزانية وبدون الدخول في التفاصيل هناك مليارات من الدولارات - وهو أمر نجده كذلك في بلدان أخرى - ولكن من الضروري أن يوافق البرلمان على هذا التطهير عن طريق القانون لأن التطهير يعني استعمال إمكانيات الدولة وإمكانيات الوطن. هذه هي سيدي الرئيس الإجراءات ذات

ومن جهته عرض السيد محمد بن اسماعيلي مقرر اللجنة جملة من الأسئلة التي أعدتها اللجنة سلفا، تمحورت حول مضامين مواد النص، وقضايا الاستثمار ومديونية البلديات والمديونية الخارجية وأسعار المحروقات والحسابات الخاصة وكثير من المواضيع التي وضعتها اللجنة على رأس اهتماماتها أثناء دراسة النص، واستمعت في الوقت ذاته إلى رد السيدين وزير المالية وكذا الوزير المنتدب للميزانية، عن هذه الأسئلة.

كما طرحت أسئلة شفوية من قبل السادة الأعضاء اشترك في الرد عليها ممثلا الحكومة والوفد المرافق لهما.

وفي ضوء الدراسة والمناقشة المعمقة التي أجرتها اللجنة والردود المقدمة عليها، أعدت اللجنة مشروع التقرير التمهيدي الذي صادق عليه أعضاء اللجنة في الاجتماع الذي عقد يوم الأربعاء 14 جوان 2000 .

1- تذكير بالتوصيات السابقة للجنة والتي عمل بها.

أهم التوصيات

لقد أدرجت اللجنة توصيات في تقاريرها التكميلية عن قانون المالية التكميلي لسنة 1998 وقانوني المالية لسنتي 1999 و 2000، بغية أخذها بعين الاعتبار من طرف الحكومة، وذلك لأهميتها، نذكرها فيما يلي:

1 - إعادة النظر في تسعيرة الكهرباء والماء لولايات الجنوب.

2- إعادة النظر في سياسة الاستثمار.

3 - دعم وتطوير الصناعة التقليدية التي تخلق مناصب شغل على المدى القصير.

4- مسح مديونية البلديات ووضع قواعد وآليات صارمة لتسييرها لتفادي حدوث مثل هذه الوضعية.

5- ينبغي السيطرة على الغش والتهرب الجبائي.

6- تماشيا مع عولمة الاقتصاد، فإنه من الضروري عصرنة قطاع الاتصال السلكي واللاسلكي والمعلوماتي وإعادة هيكلة المنظومة المصرفية، ولاسيما البنكية

نص قانون المالية التكميلي لسنة 2000 ، على لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة المتكونة من السادة:

- رشيد ربيعي
- عزي بن ثابت
- محمد بن اسماعيلي
- سليم بن واعر
- أحمد طرطار
- بوزيد بركاني
- منير قوار
- عثمان حاجي
- مختار حمداو
- علي القيزي
- سيدي محمد بوشناق خلادي
- عبد القادر حمداش
- محمد بوشكير
- عبد الله طالب
- محمد جرمون
- عبد الحفيظ لعويرة
- محي الدين عميمور

عقدت اللجنة سبعة (07) اجتماعات في الفترة ما بين 6 و 14 جوان 2000 ، برئاسة السيد رشيد ربيعي رئيس اللجنة، تناولت فيها بالدراسة والمناقشة النص المحال عليها، معتمدة المصادر والوثائق المتعلقة به.

واستمعت خلال إحدى هذه الاجتماعات إلى ممثلي الحكومة السيدين:

- عبد اللطيف بن أشنهو وزير المالية،
 - علي براهيتي الوزير المنتدب للميزانية.
- وقد حضر هذا الاجتماع السيد عبد الوهاب دربال الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، والسيد التونسي بوساحية نائب رئيس مجلس الأمة.
- لقد قدم السيد وزير المالية عرضا عن النص والهدف منه والأسباب التي دعت إلى تصحيح ميزانية سنة 2000، واستعرض جملة من المعطيات الاقتصادية والمالية الداخلية والخارجية المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة.

مستوى المجلس الشعبي الوطني يخص هذا الملف.

- الأخذ بعين الاعتبار مسح جزء من مديونية البلديات.

- تكفل الحكومة بدعم قطاعات التربية والصحة والتضامن الوطني.

- تدعيم التنمية المحلية بمبالغ إضافية.

- تكفل الحكومة بصندوق تنمية ولايات الجنوب بإعادة تنظيمه وتسييره.

2- عرض السيد وزير المالية

في عرضه المقدم أمام اللجنة، ركز السيد وزير المالية في تدخله على مايلي:

1- أعد مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2000، على أساس بعض المعطيات، منها المديونية العمومية التي ارتفعت إلى 2600 مليار د.ج والتي تمثل 72% من الناتج الداخلي الخام، مما يتطلب إجراءات خاصة ودقيقة لتجنب رهن مستقبل الأجيال القادمة.

2- دخلت الجزائر حاليا في مفاوضات مع بعض الدول حول المديونية الخارجية.

3- وجود أزمة عميقة في النظام الجبائي، وذلك بسبب ضعف التحصيل الضريبي مما يستوجب القيام بإصلاح جذري للمنظومة الجبائية.

في هذا الإطار، أكد كذلك أن الضريبة التي تدخل إلى صندوق الدولة هي تلك المحصلة من الموظفين والمؤسسات العمومية.

4- أعد قانون المالية التكميلي باعتماد سعر 19 دولارا للبرميل من البترول، مما أدى إلى الزيادة في الإيرادات بمقدار 196 مليار دينار جزائري بناء على الفرق في السعر المرجعي المعمول به في قانون المالية لسنة 2000، والمقدر بـ 15 دولارا للبرميل، ولقد تم تخصيص هذه الزيادة على النحو الآتي:

- رفع نفقات التجهيز بمبلغ 55 مليار دينار جزائري.

- دعم نفقات التسيير المخصصة لقطاع التربية والصحة والتضامن الوطني بمبلغ 5,2 مليار دينار جزائري.

منها لتتكيف مع الواقع المصرفي العالمي، وتتماشى مع اقتصاد السوق بغية تسهيل حركية وإنعاش الاقتصاد الوطني.

7- في إطار إعادة هيكلة البنوك ينبغي اعتماد سياسة لا مركزية اتخاذ القرار في عمليات القروض والتجارة الخارجية.

8- للحصول على معطيات دقيقة للاقتصاد الوطني، يجب تدعيم الديوان الوطني للإحصائيات بكل الإمكانيات والوسائل المادية والمالية والبشرية اللازمة للقيام بدوره باستقلالية كاملة.

9- إن الظرف الراهن يتطلب تضافر كل الجهود على مستوى مؤسسات الدولة من حكومة، برلمان، هيئات خاصة، هيئات استشارية، لتصور استراتيجية مشتركة للخروج من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية.

10- حتمية تعميق الإصلاحات الاقتصادية لمواجهة الآثار السلبية الناجمة عن تقلبات أسعار البترول.

11- لترقية العلاقة بين المواطن والإدارة، يجب تقديم خدمات عمومية أنجح من خلال رفع الاعتمادات المالية في ميزانية التسيير وخاصة في وسائل الخدمات.

12- للتخفيف من حدة أزمة السكن والسماح للحكومة بالتكفل بالسكن الاجتماعي، يجب اتخاذ تدابير وإجراءات خاصة.

13- فيما يخص صندوق تنمية ولايات الجنوب، يجب القيام بدراسات متخصصة وموجهة أساسا لدفع ديناميكية التنمية المحلية الشاملة ودعم استعمال هذه الاعتمادات في المشاريع المسجلة سابقا.

التوصيات التي عملت بها الحكومة

تلاحظ وتسجل اللجنة بارتياح تكفل الحكومة في نص قانون المالية التكميلي لسنة 2000، بالتوصيات التي أدرجتها اللجنة في تقاريرها التكميلية عن قوانين المالية التي درستها سابقا، ونذكر فيما يلي بعض التوصيات:

- تكفل الحكومة بملف السكن الاجتماعي، حيث يوجد حاليا مشروع قانون قيد الدراسة على

محل جدال، فهل تنوي الحكومة اعتمادها من جديد أم ستلجأ إلى الاستمرار في تدعيم التكفل بهذه الفئات لحمايتها من الانعكاسات الناجمة عن التحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري؟

2- لماذا لا يستخدم الفائض المقدر بـ 14 مليار د.ج. والناجم عن الميزانية لقانون المالية التكميلي لسنة 2000، لتغطية مديونية البلديات؟

3 - ماهي الإجراءات التي ستتخذ مستقبلا لتفادي الرجوع إلى وضعية دوامة مديونية البلديات؟

4 - ماهي الإجراءات المتخذة في إطار خدمة المديونية من طرف البنك الجزائري لتفادي الدخول في دوامة خدمة المديونية الخارجية؟

5- في إطار قانون المالية لسنة 1999، كان السعر المتوقع للبرميل من البترول هو 15 دولارا، وبعد نهاية سنة 1999، وصل متوسط سعر البرميل إلى 17.9 دولارا.

- ماهو مصير الزيادة المحصل عليها من العملة الصعبة لسنة 1999؟

- ماهو مصير الزيادة المحصل عليها من الجباية البترولية في السياق نفسه؟

6- طبقا لأحكام المادتين 123 و 160 من الدستور، فإن قانون إطار رقم 84 - 17 لقوانين المالية ينص على ثلاثة قوانين هي:

- قانون المالية السنوي.

- قانون المالية التكميلي.

- قانون ضبط الميزانية.

يفترض أن يقدم هذا الأخير أمام البرلمان كل سنة، ويخص تنفيذ قانون المالية لسنة (ن - 3)، غير أن هذا القانون لم يقدم قوانين المالية السابقة أمام البرلمان منذ عدة سنوات:

- هل تنوي الحكومة القيام بهذا العمل؟

7- تلاحظ اللجنة أن السلطة التشريعية في بعض الأحيان تقلص مهامها، والمادة 4 في رأينا تبلور هذه الفكرة، فعلى سبيل المثال، تحديد الحقوق في هذه المادة عن طريق التنظيم:

- ما رأي الحكومة في هذا الشأن؟

- تغطية انخفاض الضرائب العادية بـ 45 مليار دينار جزائري.

- تغطية جزء من العجز الأصلي للميزانية (227 مليار د.ج) غير الممول لأن إمكانية تمويله غير ممكنة. في هذا الإطار أكد أن أموال إعادة الجدولة التي استعملت لتمويل العجز المالي قد استهلكت في السنوات الماضية، ورفضه لتمويل العجز المالي المتبقي عن طريق الاستدانة العمومية، حيث أكد بوضوح أنه لا يمكن اللجوء إلى الدين العمومي بدون موافقة البرلمان، ورغم ذلك يبقى العجز المسجل بـ 137 مليار دينار جزائري، يتطلب التمويل.

أما فيما يتعلق بالإجراءات القانونية، فإن قانون المالية التكميلي يتضمن مايلي:

1 - تأسيس صندوق تعديل الواردات والغرض من ذلك هو مواجهة حجم المديونية وتقلبات السوق النفطية.

2 - فتح حساب تسيير العمليات الاستثمارية العمومية الممولة من القروض الخارجية وذلك يعود إلى:

- المشاريع الجزائرية الممولة بقروض خارجية غير جاهزة.

- عدم وجود المقابل لهذه التمويلات من الكتلة النقدية بالدينار الجزائري.

3 - تطهير بعض حسابات التخصيصات الخاصة.

- إعطاء قاعدة قانونية لتطهير البنوك من طرف الخزينة قصد استخدام الموارد العمومية في التطهير (330 مليار د.ج).

3- أسئلة وانشغالات اللجنة

في إطار دراستها لنص قانون المالية التكميلي لسنة 2000، أعدت اللجنة مجموعة من الأسئلة حول النص المحال عليها طرحتها على السيد وزير المالية وهي:

1 - وضعت الدولة على عاتقها سلسلة من التدابير لحماية الفئات المحرومة كالشبكة الاجتماعية، تشغيل الشباب... إلخ، والتي أصبحت

الخاصة في ميزانية الدولة:

- لماذا لازالت السلطة التنفيذية تلجأ إلى فتح واستعمال الحسابات الخاصة، وما قولكم في هذا؟

16 - تحولت المنح العائلية تدريجيا من ميزانية الدولة إلى المشغلين منذ عام ونصف العام، هل يمكنكم تقديم حوصلة عن نتائج هذه العملية؟

17 - يوجد حاليا مشاكل كبيرة في تمويل الصندوق الوطني للتقاعد، كيف ترون الحلول لهذا المشكل؟

18 - أدرجت القيمة الإدارية لحماية الإنتاج الوطني، لكنها لم تحقق الهدف الذي سنت من أجله في الواقع:

- ماهي الإجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها مستقبلا لحماية المنتج الوطني؟

4- رد السيد ممثل الحكومة

في رده على ما طرحه السادة الأعضاء من أسئلة أجاب السيد ممثل الحكومة بما يلي:

1 - حجم هذه النفقات الاجتماعية بمفهومها الواسع ارتفع إلى 256 مليار دينار جزائري والذي يساوي 7% من الناتج الداخلي الخام، وصرح في هذا الشأن بعدم نجاعة وفعالية الموارد المالية الموجهة للنفقات الاجتماعية.

وفي هذا الإطار، أكد أنه لا يوجد أي تقييم للنفقات الاجتماعية للدولة إلى يومنا هذا، وتنوي الحكومة إعداد ميزانية اجتماعية للأمة سنويا، مبنية على أهداف ومقاييس دقيقة، ويتم تقديمها أمام البرلمان، طبقا لما جاء في برنامج الحكومة.

2 - كان في إمكاننا إعداد ميزانية متوازنة مما كان سيؤدي إلى انخفاض عجز الخزينة من 137 مليار دج إلى 123 مليار دج.

والغرض من هذا الفائض هو بلورة إرادة الدولة في التسيير الراشد لمواردها، وإعطاء الانطباع الحسن عند المفاوضات مع الخارج.

3 - في مرحلة تحضير المشروع، تم التشاور مع وزارة الداخلية حول حجم المديونية التي بلغت 18 مليار دينار جزائري والبلديات التي تعاني منها وكذا أسباب المديونية والتي تختلف من بلدية إلى

8 - في قانون المالية لسنة 2000، كانت قيمة الدولار الواحد 65 دينارا جزائريا وفي قانون المالية التكميلي لسنة 2000، الدولار الواحد يساوي 69 دينارا جزائريا:

- هل هذا الانخفاض في قيمة الدينار الجزائري لا يؤدي إلى انعكاسات سلبية على أسعار المواد المستوردة وعلى القدرة الشرائية للمواطنين؟

9 - وضعت منظمة الدول المنتجة للبتترول في اجتماعها في شهر مارس 2000، ميكانيزمات وآليات لتثبيت سعر البرميل من البترول ما بين 22 دولارا كحد أدنى و 28 دولارا كحد أعلى:

- لماذا حدد قانون المالية التكميلي لسنة 2000، متوسط السعر بـ 19 دولارا وهو أقل من السعر الأدنى المتفق عليه؟

10 - ماهي المؤشرات الاقتصادية والمالية الحقيقية إلى غاية شهر ماي 2000؟

11 - يلاحظ أن هناك تراجعاً كبيراً في القدرة الشرائية لأغلبية المواطنين مما يؤدي إلى الانخفاض في استهلاك الإنتاج:

هل قانون المالية التكميلي لسنة 2000، سيؤدي إلى إنعاش ديناميكية الاقتصاد الوطني؟

12 - ماهي الإجراءات التي اتخذت أو سوف تتخذ من طرف الجهات المعنية من أجل الحفاظ على الثروة الحيوانية الوطنية الهامة جدا والمهددة بالانقراض، نتيجة الجفاف الذي تعرفه البلاد؟

13 - لدعم القطاعات خارج المحروقات وجلب العملة الصعبة، يتعين الاهتمام بالقطاع الثقافي عموما والسياحي خصوصا، والذي يعد مصدرا هاما للعملة الصعبة، وظل تمويله ضعيفا نسبيا حتى الآن:

- هل سيستغل تحسن الوضع المالي لدعم القطاع الثقافي عموما؟

14 - ما مدى تطبيق البرنامج الخاص للعشرين (20) ولاية المتضررة من طرف الإرهاب؟

15 - الحسابات الخاصة هي للتهرب من مراقبة البرلمان، وبما أن الصلاحيات البرلمانية المخولة دستوريا تنص على توظيف ومراقبة الموارد المالية

لتعويض القانون الإطار رقم 84-17، ومن أهداف هذا المشروع:

- معالجة إجمالية لقانون ضبط الميزانية من سنة 1982 إلى السنة (ن-2).

- تخفيض آجال إعداد قانون ضبط الميزانية من السنة (ن-3) إلى السنة (ن-2).

- تحديد وتبسيط إجراءات إعداد الميزانية.

7 - المادة الرابعة (4) لها قاعدة قانونية بحتة، لأنه لأول مرة تحدد هذه التعريفات في سياق تنمية اقتصاد السوق بقصد تنويع مصادر التمويل.

ونظرا لأهمية حقوق الامتياز والتعريفات فستحظى بمناقشة واسعة ومستفيضة في سياق إعداد المشروع التمهيدي للقانون العضوي للمالية، الذي هو بصدد الدراسة.

8 - إرتفاع قيمة الدولار لا يعني الارتفاع في أسعار الواردات، فهذه الأخيرة لا تأتي من منطقة تداول الدولار وحدها وإنما من مناطق أخرى تتعامل بعملات أخرى، وفي اعتقادنا أن قضية الأسعار ليست قضية صرف، إنما هي قضية تنظيم للاستثمار للدخول في منافسة مع السلع المستوردة وهي نقطة مصيرية بالنسبة للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

9 - إعتد السعر المرجعي للبرميل من البترول بـ 19 دولارا تخوفا من عدم استقرار سوق النفط والذي لا نستطيع التنبؤ به.

10 - هناك ارتفاع في إنتاج المحروقات وهذا الارتفاع سيسمح لنا بتغطية العجز المقدر بـ 132 مليار دينار جزائري وهو أمر ممكن، وجزء من هذا الفائض، يمول صندوق تنظيم الواردات.

سيتضمن قانون المالية لسنة 2001، استعمال الأموال الموجودة في هذا الصندوق.

مسألة انخفاض التضخم، والتي تتراوح ما بين 2,7 إلى 3%، ترتبط بالتقلبات المسجلة في أسعار الصرف.

أما نسبة الاستثمار التي وصلت إلى 26,3% من الناتج الداخلي الخام، فإنها لم تحقق نسبة النمو المرجوة، وهذا راجع إلى عدم فعالية الاستثمار في

أخرى، يعود بعضها للفقر والبعض الآخر للإرهاب، في حين يعود سبب آخر إلى سوء التسيير.

أما الأموال التي ستمنح للبلديات فستكون بالاتفاق حول برنامج في هذا الشأن وبعقد يبرم مع البلديات والدولة، وسيطبق هذا الإجراء بعد المصادقة على نص هذا القانون وحسب الأولويات وليس لصالح بلدية على حساب بلدية أخرى.

4 - المديونية الخارجية انخفضت من 31 مليار دولار إلى 28,3 مليار دولار في نهاية 1999.

لقد ساهم في هذا الانخفاض ارتفاع سعر الدولار مقابل العملات الأخرى.

أما بخصوص مسؤولية البنك الجزائري تجاه المديونية الخارجية، وباعتبار أن 84% من الديون هو دين عام على الخزينة (22,6 مليار دولار) فالمسؤولية أساسا تقع على عاتق الخزينة وليس للبنك الجزائري إلا دور تقني، كما أن هناك قضية تتعلق بتسيير ميزانية الدولة، فاستمرار العجز المالي سنويا يبقى مشكلة تؤثر على المديونية، وما يمكن قوله هنا هو أنه بإمكاننا الوصول إلى انخفاض في هذه الديون التي من المؤمل أن تصل إلى 26 مليار دولار في أواخر سنة 2000.

كما أن الهدف هو وصول خدمة المديونية الخارجية إلى 30% من الصادرات وإيصال المديونية الإجمالية إلى 50% من الناتج الداخلي الخام قصد تخفيض «المخاطرة الاقتصادية في الجزائر».

5- الزيادة المحصل عليها بالعملة الصعبة في سنة 1999 خصصت لإعادة تكوين احتياطات الصرف، حيث انخفضت ما بين 1998 و 1999 من 8,3 مليار دولار إلى 4,4 مليار دولار في أواخر 1999، ووصلت في أواخر شهر أفريل 2000 إلى 6,1 مليار دولار.

أما فيما يخص الزيادة المحصل عليها من الجباية البترولية، فقد استغلت لتحقيق توازن ميزانية سنة 1999 مما أوقف المديونية.

6 - قانون ضبط الميزانية لم يعد منذ سنة 1981. هناك مشروع تمهيدي لقانون عضوي للمالية بصدد الدراسة طبقا لأحكام الدستور وهذا

بعده عوامل معقدة، كما يتعين إيجاد توازن بين المنشآت القاعدية والتنمية المحلية.

15 - بالنسبة للحسابات الخاصة والتي يصل عددها الآن إلى 61 حسابا، فإن مفهوم هذه الحسابات كان واضحا لتمويل واضح ومراقبة واضحة من طرف الخزينة والبرلمان، ولكن يبدو أننا أحيانا ننسى الأهداف التي أنشئت من أجلها، وتنوي الحكومة تخفيض عدد هذه الحسابات تدريجيا حتى إغلاقها بشكل كامل.

16 - هناك قانون لتمويل هذه النفقات «المنح العائلية» من ميزانية الدولة، وقد انطلقنا في تطبيقه ووصلنا إلى 50% والعملية متواصلة، والمشاكل الموجودة يجب أن نجد لها حلا مستقبلا والتخلص من التناقض الموجود في هذا الإطار.

السؤال المطروح هو ما كلفة العمل؟ هذا السؤال مهم جدا بالنسبة للاستثمار والمستثمرين معاً، ويحتاج إلى إعادة النظر في التكفل بتقل الأعباء الاجتماعية في الاقتصاد الوطني.

17 - إتخذت إجراءات بعد لقاء الثلاثية لتسديد مديونية الصندوق الوطني للتقاعد.

أما فيما يخص مستقبل هذا الصندوق، فعدد المساهمين انخفض من 7 مساهمين مقابل مستفيد واحد إلى 3 مساهمين مقابل مستفيد واحد، لذا يجب أن تكون هناك إصلاحات شاملة لنظام الصناديق الاجتماعية.

18 - وأخيرا حماية المنتج الوطني ليست قضية اتخاذ إجراءات فقط، إذ لا يمكن دعم مؤسسات فاشلة، بل يجب إعادة النظر في المؤسسات الإنتاجية، فنحن نريد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ونتفاوض من أجل ذلك، وعليه يجب أن نضع هذا الموضوع في إطاره الصحيح.

وهنا أقترح إجراء أيام دراسية بين البرلمان والحكومة حول موضوع حماية الإنتاج الوطني ومشاكله قبل إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2001.

الجزائر والدليل على ذلك وضع أموال ضخمة في مشاريع كبيرة بقيت بدون مردودية، لذلك يتعين القيام بإصلاح جذري للنظام الخاص بالاستثمار، كما يتعين إيجاد ميكانيزمات لتحريك الآلة الاقتصادية.

11 - ديناميكية الاقتصاد الوطني ليست قضية أموال فقط، بل هي قضية التحكم في المشاريع وتبسيط الإجراءات.

12 - عقد اجتماع لمجلس الحكومة في بداية شهر ماي 2000، خصص للفلاحة والحفاظ على الثروة الحيوانية الوطنية وبحث الظروف المناخية السيئة التي تعرفها البلاد وقرر المجلس منح غلاف مالي يقدر بـ 3 ملايين دينار جزائري لمواجهة كارثة الجفاف، وهو مخصص للأدوية والعلف والمراعي والتنمية المحلية الفلاحية.

13 - حقا، إن الجزائر تملك وتزخر بثروات ومعالم ثقافية وحضارية وسياحية هامة جدا، لم نحافظ عليها ولم تستغل لحد الآن كمصدر للعملة الصعبة خارج المحروقات، وهذا ما لاحظته حتى بعض الإخوة العرب والأجانب، وقد أبدى الصندوق العربي الاقتصادي والاجتماعي استعداداه لتمويل دراسة شاملة لقطاع الثقافة.

وتنشيط القطاع السياحي يتطلب التسهيل وليس التمويل للخروج من العراقيل البيروقراطية التي تحول دون تدفق السواح على بلادنا.

يتعين أيضا تكييف هذا القطاع مع اقتصاد السوق والسوق الدولية للسياحة، خاصة وأن القوانين الموجودة لا تشجع كثيرا على السياحة، إضافة إلى افتقار هذا القطاع إلى وسائل الاتصال الحديثة لتسهيل إجراءات السفر والحجز... إلخ.

14 - هناك إجراءات لتسهيل تطبيق برنامج العشرين ولاية المتضررة بالإرهاب وإقلاع التنمية المحلية فيها ودعم مشاريع العمل وتشغيل الشباب والفلاحة بتخصيصها مبلغ 4,2 مليار دج.

غير أنه يمكن القول إن من السهل بناء أو إعادة بناء هياكل ما، ولكن من الصعب توظيفها وتنشيطها لصالح التنمية المحلية لارتباط ذلك

تمنح الحق في استخدام النصوص التطبيقية، لماتطلبه بعض المواضيع من معطيات دقيقة لا بد من الرجوع فيها إلى ذوي الاختصاص للحصول على المعلومات حولها، لأنه لا يمكن معرفة بعض القضايا في حينها.

كما أن المشروع التمهيدي للقانون العضوي للمالية (الذي هو قيد الدراسة)، سيحدد طبيعة الحقوق والرسوم والأتاوى والتعريفات، وتحدد هذه الأخيرة دائما عن طريق التنظيم.

- ثم أيد فكرة إعادة النظر في النظام المعمول به حاليا للجماعات المحلية.

- وعن احتكار الشركة الوطنية للتبغ والكبريت، أشار إلى أن ذلك يحتاج إلى دراسة شاملة وعميقة لإيجاد حلول ملائمة.

- وعن المتابعة الميدانية والفعلية الخاصة بالعشرين ولاية التي استفادت بمبالغ مالية لإنجاز أشغال ومشاريع، أشار إلى أن ذلك محل تقييم من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

- أما عن ميدان قطاع العدالة، ونظرا لأهميته البالغة ودوره الهام والأساسي في تدعيم الديمقراطية وخلق اقتصاد سوق فعال ذي مصداقية أكبر، تنوي الحكومة وضع برنامج استعجالي لعصرنة هذا القطاع، حسب نتائج أعمال اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة وعلى ضوء تقريرها ستتضح النتائج المالية لإصلاح العدالة.

من هنا فصاعدا لن تتحمل ميزانية الدولة سوى نفقات الخدمات العمومية القاعدية (التربوية، الصحة.. إلخ).

وكل ما يتعلق بالمنشآت الاقتصادية سيكون عن طريق حق الامتياز.

يجب أن تكون الاستراتيجية الشاملة للإصلاحات واستراتيجية الاستدانة مرتبطين ارتباطا صارما.

ترتكز الاستراتيجية الشاملة للإصلاحات على:

- عصرنة وتحديث النظام المصرفي.
- عصرنة وتحديث القطاع السلكي واللاسلكي والمعلوماتي.

5 - مناقشة عامة

انشغالات مختلفة

عظفا على الأسئلة المكتوبة المعدة سلفا، وأثناء النقاش العام قدم السادة أعضاء اللجنة في مداخلاتهم جملة من الأسئلة والملاحظات المهمة التي تمحورت حول ما يلي:

1 - التأكيد بالحاح، رغم الرد، على ضرورة الفصل بين صلاحيات السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، التي لم تتركس بشكل واضح في المادة الرابعة من نص القانون.

2- رغم المسح الجزئي لمديونية البلديات، يرى أعضاء اللجنة أن هذا الإجراء غير كاف ويجب على الحكومة إعادة النظر في النظام المعمول به للجماعات المحلية.

يتعين أيضا التفكير بجدية في وضع جباية محلية للتكفل بالتنمية المحلية.

3 - هناك من يريد الاستثمار في ميدان إنتاج التبغ، ولكن احتكار الشركة الوطنية للتبغ والكبريت لهذا القطاع، يحول دون الاستثمار فيه من طرف الخواص، كيف ترون حل هذا المشكل مستقبلا؟

4 - هل هناك متابعة فعلية وميدانية من قبل السلطات المعنية لإنجاز الأشغال والمشاريع التي خصصت لها مبالغ مالية وخاصة بالعشرين ولاية المتضررة من جراء الإرهاب؟

5 - في إطار النظام الديمقراطي والتعددي الذي يتطلب الفصل الواضح ما بين السلطات الثلاث وهي السلطة التشريعية والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية، يجب توفير الإمكانيات المالية والمادية والبشرية للسلطة القضائية، للقيام بدورها المنوط بها دستوريا، وهذا يحتاج إلى وضع برنامج خاص استعجالي لصالح هذا القطاع الهام.

6 - فرض الرسم الخاص الإضافي على المنتج الوطني يؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار السلع. هل تنوي الحكومة إعادة النظر في هذا الرسم؟

إجابة السيد ممثل الحكومة
- المادة 4 من نص قانون المالية التكميلي لسنة 2000،

وخمس عشرة دقيقة وحتى ذلكم الحين، الجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والخمسين صباحاً.

- متابعة حريصة لتقلبات سعر النفط، كما أن إصلاح النظام المصرفي وإصلاح القطاع السلبي واللاسلكي والمعلوماتي يحتل الأولوية وينبغي أن تتم هذه العمليات لوضع شبكة في شفافية كاملة.

الإستراتيجية الشاملة للإصلاحات مرتبطة بقدرة البرلمان مع الحكومة على تعميق وإثراء الإطار التشريعي والتنظيمي.

خلاصة

رغم الجهود التي بذلتها ومازالت تبذلها الدولة لتحسين مستوى معيشة المواطن، من خلال الإجراءات التي تتخذها عبر قوانين المالية، فإن التساؤل الأساسي والجوهري يبقى مطروحا حول كيفية إيجاد حلول للمعوقات المستمرة التي تحول دون تحقيق إنعاش اقتصادي وطني حقيقي، والتي تتمثل في:

- التبعية لمداخل صادرات المحروقات والتي تخضع إلى الاضطرابات غير المنتظرة لسوق النفط.

- ثقل ودوامة المديونية العمومية.

- ضعف إنتاجية الجهاز الصناعي المنتج.

- عدم فعالية الاستثمار.

- ضعف التحصيل الجبائي العادي.

كان هذا زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر التقرير التمهيدي الذي أعدته اللجنة عن نص قانون المالية التكميلي لسنة 2000، نعرضه عليكم للمناقشة والإثراء وشكرا لكم.

(تصفيق)

السيد الرئيس: أشكر السيد مقرر اللجنة المختصة، وقبل رفع الجلسة أحيطكم علما أننا سنستأنف أشغالنا على الساعة الثانية زوالا كما أعلمكم أن قائمة المتدخلين قد ضمت 27 مت دخلا وتبقى مفتوحة إلى غاية الساعة الثانية عشرة منتصف النهار وسيجتمع المكتب على الساعة الثانية زوالا، لتحديد وقت التدخل الذي سيكون حسب عدد المتدخلين بين عشر دقائق

**محضر الجلسة العلنية الثالثة
المنعقدة يوم الثلاثاء 17 ربيع الأول 1421هـ
الموافق 20 جوان 2000م (مساء).**

وسأترك أحد نوابي لرئاسة أشغال المجلس، أما الآن فالكلمة للسيدة سعيدة بن حبيلس فلتتفضل.

السيدة سعيدة بن حبيلس: شكرا. سيدي الرئيس، سيدي الوزير والوفد المرافق له، زملائي، زميلاتي مساء الخير.

في الحقيقة سيدي الرئيس، أيها الحضور الكريم، تدخلني هذا هو تدخل بسيط جدا، أردت من خلاله لفت الانتباه فقط إلى عدم فهمي لسياسة التضامن الوطني، فهناك خلط بين سياسة التضامن الوطني وثقافة التضامن، فعلى الدولة القيام بسياسة التضامن الوطني والمتمثلة في مساعدة فئات معينة من الشعب بمنح التقاعد، والمنح العائلية، وصندوق البطالة، الشبكة الاجتماعية، وفئة المعوقين وغيرها من التزامات الدولة نحو فئات معينة من الشعب وهي تتمثل في سياسة الحكومة للتضامن، يبقى الجانب الآخر والمتمثل في ثقافة التضامن وهي متوقفة على عاتق وزارة التضامن مع الحركة الجمعوية، لكن ومع الأسف نجد منذ سنة 1994 وإلى غاية السنوات الأخيرة بأن ثقافة التضامن قد اختلقت مع سياسة التضامن وأصبحنا نأخذ من صندوق الدولة ونقوم بعملية التوزيع ونقول بأننا نحدث التضامن (on ne décrète pas la solidarité, on ne fait pas la solidarité avec l'argent du contribuable).

فالتضامن ثقافة، حيث نرى كيف نحرك الحس التضامني بين مختلف أفراد الشعب عن طريق وبمساعدة الحركة الجمعوية وما شاء الله فنحن في الجزائر نجد بأن المكسب الذي نستطيع أن نفتخر به هو الحركة الجمعوية والتي بدأت تبرز، ومع هذا البروز وجب القيام بعملية الفرز نظرا

الرئاسة: السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد عبد اللطيف بن أشنهو وزير المالية، السيد علي براهيتي وزير منتدب للميزانية والسيد عبد الوهاب دربال وزير مكلف بالعلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثالثة والدقيقة الثانية مساء.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، الجلسة مفتوحة.

يقتضي جدول أعمال جلسة هذا المساء مناقشة نص قانون المالية التكميلي لسنة 2000م.

أعلم السيدات والسادة أعضاء المجلس بأن عدد المسجلين للتدخل يقدر بـ 39 متدخلا وعليه قرر المكتب تحديد وقت التدخل بـ 12 دقيقة وهذا حتى يسمح برنامجنا للسيد الوزير بالإجابة وللجنة المختصة بإعداد تقريرها التكميلي وقبل أن أعطي الكلمة لأول متدخل أريد أن أعذر لتأخرنا في بدء أشغالنا على الساعة الثالثة مساء، بسبب ضبط عملية البث المباشر لأشغالنا في التلفزة والذي حددت انطلاقته على الساعة الثالثة مساء وهذا حتى يتسنى عرض جميع تدخلاتكم على الشاشة فهذا هو سبب تأخرنا لحد الساعة ولربما نواصل أشغالنا حتى الساعة السادسة والنصف أو السابعة مساء.

توضيح آخر، فبعد ثلاثة أرباع ساعة من الآن سنقوم أنا والسيد وزير المالية بمهمة خاصة تتعلق ببروتوكول استقبال السيد رئيس الجمهورية بالمطار،

وأنا أظن بأن التضامن هو التكامل بين مجهود الدولة أو مجهود الحكومة ومجهودات المجتمع المدني وشكرا سيدي الرئيس وشكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة سعيدة بن حبيلس والكلمة الآن للسيد بلقاسم حمامي فليفضل.

السيد بلقاسم حمامي: شكرا للسيد الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، أيها الإخوة، سيدي الرئيس، السادة الوزراء.

ما نقوله عن مناقشة قانون المالية التكميلي هذا أنه لدينا بعض الملاحظات حول ثروة البلاد وتقسيمها وهذا حسب الولايات وحسب المناطق فهذا التقسيم قائم على أساس «المحسوبية» فهناك ولايات لم تستقل بعد وهناك بعض الولايات الأخرى في حالة لا بأس بها ولكننا نعطي أمانة للوزراء الحاضرين معنا قصد تبليغها لمجلس الوزراء وذلك لتقسيم ثروة البلاد بطريقة عادلة وشاملة بين كافة الولايات، فنجد بعض الولايات - حسب هذا التقسيم - تحتوي على مساح حتى يتسنى للأطفال الصغار السباحة، وعلى مساحات خضراء وهناك بعض الولايات لا تزال إلى حد الساعة وبعد الاستقلال - أي بعد أربعين عاما - تعاني من «القمل» و«التيفيس» وحين نتحدث عن هذا يعطى الحق لهذا ولا ينصف ذاك ونسوا أن كل الشعب له الحق في هاته الثروة وفي تقسيم هذا الملك، فنحن نشاهد ونتابع الولايات فحتى الوزراء لا يقومون بزيارة لبعض الولايات، فلماذا لا يقومون بزيارتها؟ الإجابة تكون دائما بأن القضية أمنية، فالوزير أو المسؤول الذي يسير بلاده يجب أن لا يخاف من شعبه وإذا حدث وخاف يجب أن لا يبقى على رأس المسؤولية فعيب إذا وجدنا أمورا كهاته. لنا مشاريع في ولاية سعيدة، لم تنجز لحد الساعة، أو لم يتم إتمام الأشغال الموجودة بها منذ ما يقارب عشرة أعوام أو خمسة عشر عاما، كالملعب البلدي الذي دشنته العديد من الرؤساء وما

لاختلافها، فالحركة الجمعوية يجب أن لا تكون عبئا على الدولة وعلى الحكومة.

إن الحركة الجمعوية هي التي تدعم نشاط الدولة ونشاط الحكومة في ميدان التضامن وبحكم تجربة متواضعة، فقد لاحظنا وجود استعداد كبير من طرف جاليتنا في الخارج من جهة ووجود جمعيات دولية أيضا لها علاقات مع بعض الجمعيات من جهة أخرى، ومحليا وعلى المستوى الوطني نجد استعدادا كبيرا من طرف القطاع الخاص ومن طرف الأفراد الذين برهنوا على استعدادهم لمساعدة الدولة فيما يخص التضامن، لذا فأنا أدق ناقوس الخطر وأقول إنه من غير الممكن أن نواصل بهذه الطريقة في الأخذ من ميزانية الدولة ونقوم بعملية التوزيع ونقول إننا بصدد القيام بالتضامن الوطني، فأنا أحیی المبادرة الأخيرة والخاصة بالتيلتون وأقول إنها ليست إلا عينة من عينات كبيرة يمكن أن نقوم بها، فمؤخرا نجد جمعية بمنطقة "ROUBAIX" بشمال فرنسا وهي متكونة من الجزائريين الذين يقطنون المنطقة، تبرعت بسبعة أطنان (كذا) ووزعت في الجنوب الجزائري وهذا عن طريق الجمعيات والدولة لم تخسر في ذلك ولو سنتيما واحدا، وبقي شيء آخر وهو أنه على الدولة أن تخلق الميكانيزمات القانونية وهناك قرار وزاري مشترك موجود، ولكن وللأسف الشديد قد تجاوزه الزمن، فلا يجب أن نحدد الجمعيات فلنترك المجال لوزارة الداخلية ووزارة المالية ووزارة التضامن الوطني باعتبارها على علم بالجمعيات التي تتوفر فيها الشروط.. ولأنني أيضا أفتح قوسين «فأنا ضد التضامن من أجل التضامن» وعندما نأتي بأشياء من مناطق أخرى من أوروبا أو من جهات أخرى وهي ليست صالحة للاستهلاك وتحت راية التضامن ونوزعها للجزائر فأنا أقول «لا» فالتضامن الحقيقي موجود وهناك أناس جزائريون مستعدون ويؤمنون بهذا التضامن ويريدون تقديم خدمات لفئة معينة من الشعب عن طريق الجمعيات فيبقى وجود ضرورة القيام بعملية الفرز بالنسبة للجمعيات، فهناك جمعية مختلفة عن جمعية أخرى

وتعتبر ذات اهتمام مشترك لدى أغلب أعضاء المجالس المنتخبة.

الانشغال الأول هو مديونية المجالس الشعبية البلدية، نحن نعلم صدق وعزم الدولة على مسح جزء من مديونية المجالس البلدية المرخص باعتماد مالي مقدر بـ 6 ملايين دينار جزائري ضمن نفقات ميزانية التجهيز لكن هذا في حقيقة الأمر أي القدر المخصص لا يفي بالغرض المنشود لدى هاته المجالس البلدية والذي نرجوه من جنابكم سيادة الوزير هو اتخاذ كل التدابير والميكانيزمات اللازمة من أجل مسح كل المديونية لأنها في واقع الأمر بمثابة إرث ثقيل ملقى على عاتق البلديات، بل أثقل كاهلها وعاق سيرها خاصة في إطار تعاملها مع باقي المؤسسات الأخرى، وعليه نرجو الاسراع بهذا الحل ولا مناص من التكفل به شئنا أم أبينا لأن هذا الدين إذا لم يمسح نهائيا فسيبقى عبئا وإرثا ثقيلًا تتوارثه باقي المجالس الشعبية البلدية المقبلة وهناك نقطة أخرى أردت إثارتها وهي إعفاء المجالس الشعبية البلدية من تسديد فواتير مستحقات الكهرباء الخاصة بالمؤسسات التربوية، الابتدائية خاصة والفواتير الخاصة بالمساجد كذلك فالأخرى هو إبقاؤها على عاتق الوزارات المعنية وأقصد بالذات وزارتي التربية الوطنية والشؤون الدينية وهذا ما من شأنه تخفيف العبء الملقى على عاتق البلديات حتى يتسنى لها القيام بالدور المنوط بها كاملا.

الانشغال الثاني يخص الصندوق الخاص بتنمية الجنوب، إنه تروج شائعات هاته الأيام بأن هذا الصندوق سيوظف في بعض المشاريع الأخرى كطريق «الرابطة الصحراوية» مثلا وهذه سابقة خطيرة في حياة ولايات الجنوب ولذا سيادة الوزير المحترم الرجاء توظيف هذا الصندوق لتنمية الجنوب، التنمية الفعلية الحققة، وأقل ما يذكر في هذا الشأن أن هذا الصندوق يعتبر بمثابة مكافأة للجنوب لما جادت به أرضه من خيرات وموارد البترول والغاز الطبيعي والتي هي تجود اليوم كذلك بمواردها الفلاحية والزراعية من حبوب وخضروات

يزال نصفه غير جاهز إلى جانب الثانويات المخربة كما لم يتم إصلاح أو ترميم أو تعويض كل ما خربه الإرهاب وأحدثه من خسائر، فكل شيء على حاله، وإذا نظرنا في الوزراء نجدهم يتغيرون باستمرار، فهذا يذهب وذلك يعود دون التكفل بالأمر، وقد وعدنا العديد من الوزراء بالنظر في الأمر منهم وزير الفلاحة، وزير البناء ووزير الشباب ولحد الساعة لم يقد أحدهم بالزيارة والاطلاع على مشاكل المنطقة. يحدث هذا في الوقت الذي نسمع فيه بتقسيم للميزانية وبقانون المالية التكميلي في حين تبقى الولايات محرومة من كل هذا، وعلى كل حال سيدي الرئيس، نطلب من الوزراء الموجودين معنا اليوم تبليغ هذه الأمانة إلى مجلس الوزراء وهي ضرورة تقسيم الميزانية والمال الخاص بأمالك الدولة بالعدل والإنصاف، وعلى سبيل المثال نجد من الولايات ولاية سعيدة المنكوبة أكثر من غيرها فقد أضنتها سنوات خمس من الجفاف، وأخر من الإرهاب، فلا طرق معبدة ولا شيء موجود، ولم يكلفوا أنفسهم عناء المجيء للاطلاع على الأوضاع.

وعليه نحمل الوزراء الثلاثة الحاضرين معنا تبليغ هذه الأمانة لمجلس الوزراء الخاص بحكومتنا، شكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بلقاسم حمامي والكلمة الآن للسيد عبد المالك تيجاني فليتكلم.

السيد عبد المالك تيجاني: بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه. السيد رئيس المجلس المحترم، السيد وزير المالية وممثل الحكومة والوفد المرافق له السادة أعضاء المجلس، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد.

إنه يطيب لي بعد تصفحنا لقانون المالية التكميلي لسنة 2000، وبعد سماعنا للعرض الذي قدمه سيادة الوزير المحترم وبعد تقديم التقرير التمهيدي عن نص القانون، طرح الانشغالات التالية

سيادة الوزير المحترم، إننا نلاحظ في هاته العشرية الأخيرة أن أغلب الدول المصدرة للنفط فكرت في تطوير مشروع إنمائي كبير فيما بعد البترول، لكن فيما فكرنا نحن وما أعددنا لما بعد البترول؟ شكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد المالك تيجاني وأحيل الكلمة إلى السيد سليم زرمان فليتفضل.

السيد سليم زرمان: شكرا للسيد الرئيس. السيد الرئيس المحترم، السيد وزير المالية ممثل الحكومة والوفد المرافق له، زميلاتي زملائي الأفاضل، الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في بداية تدخلني يسعدني أن أقدم كامل تشكراتي إلى اللجنة المختصة على عملها الجيد والدقيق.

سيدي الرئيس، بعد تصفحي للنص المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000 لفت انتباهي الزيادة الملحوظة في الإيرادات الناجمة عن تحسن أسعار البترول منذ بداية السنة، غير أن هذا التحسن في الإيرادات يبقى في نظري غير كاف لإعطاء دفع قوي لحركة التنمية الوطنية والاستجابة بشكل مرض للانشغالات المعبر عنها على الصعيد الاجتماعي، وعليه فإن الغاية من هذا القانون هو إتمام المشاريع الجاري إنجازها بعنوان السنوات الماضية والتحضير بالشكل الجيد لعملية الانعاش الاقتصادي التي ستكون مع بداية العام الجديد 2001 والتي تتطلب بدورها تكييف القوانين المتعلقة بالاستثمار في مجال الطاقة، المناجم، العقار، المالية المحلية، وأود قبل الدخول في مناقشة النص المعروض علينا أن أثنى ما ذهبت إليه اللجنة المختصة وما أكدّه أمامها السيد الوزير حول الضرورة القصوى والملحة للقانون العضوي المتعلق بقوانين المالية والمنصوص عليه في المادة 123 من الدستور والذي يجب وبسرعة

ومع هذا فالجنوب محتاج اليوم ومفتقر إلى كل مرافق الحياة العامة والضرورية في آن واحد ومن ضمن ولايات الجنوب سيادة الوزير من تعاني ظاهرة خطيرة في حياة الإنسان والنبات والحيوان وأخص بالذكر ولاية الواد التي تعاني اليوم ظاهرة صعود المياه والتي قضت على ثروة النخيل وأتلفته وهي تهدد اليوم حياة الإنسان بتلوث المحيط، الأمر الذي أدى إلى إيجاد برك ومستنقعات تخرج منها حشرات فاتكة وضارة بصحة الإنسان والنبات والحيوان فصحة الإنسان مهددة في هاته الربوع ودليل ذلك انتشار بعض الأمراض التي لم تشهدها المنطقة من قبل كالربو وأمراض الحساسية المختلفة، هذا وقد قام مؤخرا وفد برلماني من مجلسنا الموقر بزيارة ميدانية وبقيادة رئيس لجنة التجهيز والتهيئة العمرانية من أجل الاطلاع والمعينة لمواقع صعود المياه ولمشاهدة الأضرار الناجمة عن هاته الظاهرة الخطيرة وأعد تقريرا بشأن هاته الظاهرة ورفعها إلى المصالح المعنية.

سيادة الوزير، نحن لا يخالطنا أدنى شك في أن الدولة عازمة على القضاء على هاته الظاهرة الخطيرة ودليل ذلك زيارة السيد وزير الموارد المائية مؤخرا لهاته الولاية المتضررة لكننا نسعى دوما من أجل الاسراع بالحل لأن هذا الوباء أو هذا الداء تزداد خطورته يوما بعد يوم خاصة مع حلول فصل الصيف وهذا بتكاثر الحشرات الضارة والهوام السامة.

السيد الوزير المحترم، يعلم جمعنا الكريم أن الجنوب يعاني قساوة الطبيعة الصحراوية وارتفاعا في درجة الحرارة والتي تتراوح دوما ما بين 40 و50 درجة، الأمر الذي يدعو إلى استعمال المكيفات الهوائية طوال النهار وكثرة استعمال المياه وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع فاتورة الكهرباء والماء دوما وأغلب أصحاب هذا الاستعمال للكهرباء والماء عزّل وضعاف الدخل لذا نرجو من جنابكم الموقر إعادة النظر في تسعيرة الكهرباء والماء لولايات الجنوب، التسعيرة التي نخرت دخلهم وأثقلت كاهلهم.

(1) تحديد قائمة البلديات الأكثر تضرراً من هذه المديونية وطبيعة الديون.

(2) الالتزام بمبدأ المسؤولية المدنية في مجال التسيير.

(3) إلزام البلديات بتثمين النشاطات المنتجة للمداخيل لفائدة البلديات.

(4) إعداد قانون خاص بالجباية المحلية مع الأخذ بعين الاعتبار تعديل قانون البلدية.

(5) توسيع شبكات القباضات البلدية.

(6) تطهير المحيط وتأهيل الأعوان المكلفين بالتحصيل الضريبي.

(7) إعادة النظر في أحكام المرسوم 405/90 المتضمن إنشاء وكالات عقارية محلية من أجل إعادة الوعاء العقاري لفائدة البلديات، مع ملاحظة أن أغلبية البلديات قد تخلت عن ممتلكاتها المنتجة للمداخيل، كما أن وجود 1541 بلدية على المستوى الوطني بما يمثله هذا العدد من مناصب شغل ونفقات تسيير ووجود أكثر من 1200 بلدية عاجزة ماليا وتأثير ذلك على خزينة الدولة والتي تتدخل دورياً عن طريق الإعانات الخاصة بالتوازن.

إن مسح ديون البلديات سوف يؤدي بنا إلى طرح إشكالية ديون باقي القطاعات العمومية وأذكر على سبيل المثال قطاع الصحة والذي حظي مع قطاعي التربية والتضامن الوطني بدعم يقدر بـ 5 ملايين و200 مليون دينار جزائري والذي يعرف اختلالات كبيرة في الجانب المالي خاصة ما تعلق منه بالتمويل بالأدوية وبنفقات التسيير فهل ستلجأ الحكومة إلى مسح الديون حسب أولوية القطاعات أم أنها ستكتفي بمسح ديون الجماعات المحلية؟ خاصة ونحن نعلم بأن المنظومة الصحية في الجزائر تضطلع بوظيفتين: وظيفة تقديم العلاج ووظيفة الوقاية على أساس المجانية في تقديم الخدمات الصعبة وبالتالي فهو قطاع مستهلك وغير منتج للمداخيل ويعتمد سنوياً في تسييره على الإعانات من طرف صناديق التأمين «الخزينة العمومية والمداخيل الخاصة» وبالتالي فإنه لم يعد بإمكان هذه المنظومة وفي هذا الوضع تأدية دورها

إعداده لملء الفراغ الناتج عن عدم تطبيق القانون الإطار 84 - 17 المؤرخ في 07-07-1984 المعدل والمتمم والمتعلق بقوانين المالية، الشيء الذي سوف يسمح وبلا شك للمجالس المنتخبة بمراقبة وضبط التسيير الإداري للميزانية بعنوان السنوات السابقة، كما سيؤدي إلى خلق جو جيد وواضح لإعداد وإنجاز وتنفيذ الميزانيات اللاحقة. بعد هذا سيادة الرئيس، أستسمحكم لتناول النقاط الآتية:

فيما يخص ديون البلديات، استحوذت هذه النقطة على كل تدخلات الزملاء النواب وكذا اللجنة المختصة واهتمام السلطات على السواء، وإذا كان الكل يتفق على أهمية هذا الملف لانعكاساته على التنمية المحلية وإذا كان الجميع يتفق على ضرورة تطهير هذه الديون ونحن نعلم بأن مجهودات جبارة بذلت من أجل هذا حتى يتسنى للبلديات التفرغ للانشغالات المحلية، فإن هذا لا يمنعنا من إبداء بعض الملاحظات في هذا الشأن:

إن معالجة الحجم الكبير لهذه المديونية يتطلب منا تحليل طبيعتها من حيث:

أولاً: إذا كانت مرتبطة بالنفقات الإجبارية فهي مرتبطة بالتسيير ومن ثم فإنه لا يوجد مبرر لهذا الحجم الكبير لمبلغ المديونية وبالتالي فإننا نتساءل عن مجال تطبيق القانون 05/80 المؤرخ في 01 مارس 1980 المعدل والمتمم والمتعلق بممارسة وظيفة الرقابة من طرف مجلس المحاسبة.

ثانياً: إذا كانت مرتبطة ببرامج ثانوية للتجهيز العمومي فإن المرسوم 57/93 المؤرخ في 27 فيفري 1993 المتعلق بنفقات التجهيز للدولة والمعدل والمتمم يحدد في الفصل الرابع منه الكيفيات التي يتم من خلالها تنفيذ برنامج التجهيز العمومي لمخططات البلدية للتنمية.

إن التكفل الحقيقي بمشكلة الديون يقتضي منا النظر إليها بموضوعية من أجل تبادي الحلول السهلة وإيجاد المناخ الملائم لعودة الممارسات المؤدية إلى إتقال كاهل البلديات بمثل هذا الحكم من المديونية:

تشجيع الاستثمار يجب أن يركز على محاور تأخذ بعين الاعتبار القطاعات ذات الأولوية والتي هي الصناعات الصغيرة والمتوسطة، الفلاحة والنشاطات المرتبطة بها السياحة، إعادة تأهيل النسيج الصناعي الوطني، تسهيل الإجراءات الإدارية والبنكية والجمركية للمصدرين والمستثمرين الحقيقيين واعتماد آليات رقابة تسمح بالمتابعة الدقيقة والصارمة الدائمة لإنجاز المشاريع.

وخلاصة القول في مجال الإنعاش الاقتصادي نجد أنه لا بد من البحث عن موارد خارج المحروقات والعمل على إصلاح النظام المصرفي وإعادة النظر في النظام الجبائي والتحصيل الضريبي وكذا العمل على تقديم خدمات جيدة تجاه المواطن وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد سليم زمران وأحيل الكلمة إلى السيد عبد القادر مازوزي فليفضل.

السيد عبد القادر مازوزي: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله. السادة الوزراء المحترمون، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر، السيدات والسادة الحضور من صحفيين ورجال وسائل الإعلام المختلفة.

في البداية أود أن أشكر اللجنة المختصة على الجهود المبذولة من طرفها لتحضير التقرير التمهيدي لقانون المالية التكميلي لسنة 2000 وأنوه بما تقدمت به من توصيات خاصة ما تعلق منها بتسعيرة الكهرباء في المناطق الجنوبية وأرجو أن تؤخذ هذه التوصية بعين الاعتبار من طرف الحكومة الموقرة.

ثم إنني لا أريد أن أتطرق إلى قانون المالية التكميلي من جانبه التقني التشريعي المحض، لكن هذا لا يمنعني بصفتي عضوا بهذا المجلس المحترم أن أعرج على بعض الأمور التي تمس حياة المواطنين في شتى جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فأقول بالرغم من الإيرادات الإضافية التي دخلت خزينة الدولة نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات في

على أحسن ما يرام الشيء الذي يتطلب إعادة النظر في كيفية تمويل القطاع ككل من أجل تحقيق الفعالية مع الأخذ بعين الاعتبار عنصر التسيير الذي يجب أن يأخذ في الحسبان بعض المؤشرات مثل العقلنة في التسيير، التحكم في النفقات وحتى توزيع الميزانية في هذا القطاع يجب أن يتم وفق معايير النشاطات الواردة داخل كل مؤسسة وحسب أهمية كل مصلحة.

إن قيام قطاع الصحة بوظائفه الكلاسيكية «الوقاية والعلاج» يتطلب تضافر جهود باقي القطاعات العمومية.

ثانيا: دعم الاستثمار، إن النظام الدائم لمتابعة المشاريع الاستثمارية المنصوص عليه في المادة 46 من المرسوم التشريعي المتعلق بالاستثمار غير فعال بدليل أن الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار تسجل أكثر من 30 ألف مشروع في كافة القطاعات لم يتم تحقيق إلا حوالي 1500 مشروع منها أي بنسبة لا تتجاوز 6% في مدة تمتد من 1994 إلى اليوم.

إن هذه الوضعية تتطلب منا إعادة النظر فيها من حيث تطهير مدونة المشاريع التي لم يتم الشروع في إنجازها، إلغاء الامتيازات الممنوحة لكافة المشاريع التي لا تساهم في الاستثمار المباشر لأن الكثير من المتحصلين عليها ليسوا مستثمرين بقدر ما هم تجار يبحثون عن هذه التسهيلات بغية التهرب من دفع الضرائب والحصول على العقارات دون القيام بالاستثمار الفعلي.

إن هذه الوضعية تؤثر حتما على الوضع الاقتصادي في مجال إنشاء مناصب الشغل والتقليص من حجم الاستيراد، حيث نسجل وجود 40 ألف مستورد وحجم التهرب الضريبي يقدر بـ 45 مليار دينار، كما يحق لنا التساؤل عن جدوى وفعالية الاجراءات المعتمدة في مجال امتصاص البطالة والأرصدة المالية التي تم تخصيصها لذلك، فهل ساهمت فعلا في التقليص من حدة البطالة أم أنها تشكل بصفة متزايدة منفذا لتعويض الاستثمار المباشر والذي تخلت عنه الدولة؟ وفي رأينا فإن

في عواقب هذا النزوح والذي لا محالة سيتم إن بقيت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية على ما هي عليه الآن وستكون العواقب وخيمة على المجتمع ككل.

سيادة الرئيس، السيد الوزير، السيدات والسادة الأعضاء، إذا كانت مناطق الجنوب تساهم بنسبة 90 إلى 95% من الدخل بالعملة الصعبة وبنسبة 65% من دخل الخزينة العمومية وإن وضع هذه المناطق وضع اجتماعي واقتصادي مزر ومترد ليس من باب أخرى وأولى أن تأخذ هذه المناطق مكانتها الطبيعية في التنمية الشاملة للبلاد وذلك باتخاذ إجراءات خاصة تتماشى مع خصوصيات هذه المناطق من بينها مراجعة تسعيرة الكهرباء وزيادة تدفق الاستثمارات واتخاذ إجراءات جبائية وشبه جبائية محفزة وملائمة تشجع المستثمر على الاستثمار وتشجعه على الربح في آن واحد حتى يستثمر في المناطق الداخلية والجنوبية. أما وأن يبقى الوضع على ما هو عليه الآن فإننا ننتهج بذلك سياسة خطيرة يمكن أن تكون عواقبها وخيمة وخسارتها كبيرة تدفع ثمنها الأجيال القادمة.

ثم إن مشروع قانون المالية التكميلي قد رصد مبلغا معتبرا لإعادة بناء ما دمره الإرهاب في 20 ولاية من ولايات القطر الجزائري وهذا شيء جميل والأجمل منه أن نهتم بالولايات الداخلية الجنوبية منها على الخصوص والتي حافظت على هدوئها ومنجزاتها خاصة وأن هذه الولايات تتربع على مساحات كبيرة من المساحة الكلية للجزائر وأن الوسائل والأموال المرصودة لها سواء ما تعلق منها بالتنمية المحلية والبرامج القطاعية وحتى المتعلقة بالتسيير فإنها لا تفي بالغرض المطلوب، وأضرب مثلا على ذلك بولاية أدرار لوحدها التي تتربع على مساحة قدرها 450 000 كلم² بمعنى مساحة فرنسا بكاملها وإن أضفنا إليها مساحة ولاية تمنراست التي تبلغ 470 000 كلم²، فإن المساحة الإجمالية لهاتين الولايتين الحدوديتين تبلغ نصف مساحة الجزائر بكاملها ومن خلال هذا المثال الذي طرحته أمامكم فإنني أريد أن ألفت

السوق الدولية خاصة في السداسي الأخير من سنة 1999 والسداسي الأول من سنة 2000 إلا أن الواقع المعيش للمواطنين وبمختلف فئاتهم الاجتماعية يميزه الفقر المدقع في الوقت الذي كانت فيه الآمال معلقة على تحسين القدرة الشرائية للمواطنين، لكن تهب الرياح بما لا تشتهي السفن.

سيادة الرئيس، السادة الوزراء، لقد تكلمنا بما فيه الكفاية وبما لا يدع مجالاً للشك عن المواطنين القاطنين في الجنوب بصفة عامة والقاطنين بولاية أدرار بصفة خاصة الذين يعانون من مشكل ذي أهمية بالغة في حياتهم اليومية خاصة في فصل الصيف ألا وهو مشكل تسعيرة الكهرباء، حيث تفوق درجة الحرارة في الظل في فصل الصيف ما يفوق 48 درجة مئوية في المتوسط أو كمعدل إن صح التعبير وتقفز إلى ما فوق 50 درجة حين يشتد الحر خاصة في شهر جوان، جويلية وأوت، ولكننا مع الأسف لم نجد أذانا صاغية لتلبية هذا المطلب الملح والمعبر عنه صراحة من طرف المواطنين والفلاحين والمجتمع المدني أثناء كل زيارة رسمية يقوم بها أعضاء الحكومة إلى المنطقة والأكثر غرابة من ذلك أنه اهتمام متكفل به في برنامج السيد رئيس الجمهورية ويندرج ضمن الاختلالات الكبرى الواقعة بين شمال البلاد وجنوبها مثله مثل المطلب الملح بإنشاء جامعة كبرى ذات بعد إفريقي بولاية أدرار.

وقد بدأ في تنفيذ هذا المشروع من حيث إجراءات الدراسات اللازمة وتحضير دفتر الشروط تمهيدا لبداية الإنجاز خلال هذه السنة إن شاء الله. غير أن المطلب الأول وهو مراجعة تسعيرة الكهرباء بقي حبيس أدراج الحكومة المتعاقبة، لست أدري لماذا والمواطن يتساءل دائما ولم يفارقه الأمل أنه سيأتي يوم يجسد فيه هذا المطلب الذي يشجع لا محالة على زيادة الاستثمار في المنطقة وبالتالي فتح مناصب شغل لفائدة الشباب العاطل، حيث بلغت نسبة البطالة في أوساط الشباب نزوتها وأصبح الجميع يفكر في النزوح باتجاه شمال البلاد، فهلاً فكرتم - سيادة الوزير -

يتدخل لمعالجة هذه الوضعية القائمة والتي تدمر منها العمال المعنيون رغم الوعود المقدمة لهم بالتكفل بمطالبهم وإن لم يكن عن طريق هذا الحساب؟

إننا نطلب منكم سيادة الوزير إيجاد مخرج لهؤلاء العمال الذين لا ذنب لهم لا في إنشاء ولا في حل هذه المؤسسة سواء عن طريق الاحتياطات من أجل تصفية الديون غير المدفوعة الواردة في الجدول «ج» نفقات ذات طابع نهائي في المخطط الوطني لسنة 2000 حسب القطاعات أو عن طريق الاقتطاع من التكاليف والأعباء المشتركة لتصفية هذه الوضعية وهي ليست بكثيرة.

نقطة ثانية أثارت انتباهي في قانون المالية التكميلي وهي عدم تخصيص مبلغ مالي للمناطق الواجب ترقيتها، وهذا أمر لا يبشر بالخير وهو يتناقض مع برنامج السيد رئيس الجمهورية الذي يعطي عناية خاصة لهذه المناطق حتى تخرج مما هي عليه من عزلة وتخلف في جميع القطاعات، أرجو أن يتدارك هذا الوضع بإجراءات استعجالية تستجيب لطموحات المواطنين بهذه المناطق الواجب ترقيتها خاصة في مجال الصحة والسكن والمياه الصالحة للشرب والتشغيل وغيرها من القطاعات الأخرى.

أما النقطة الرابعة والأخيرة في هذه المداخلة فتتمثل في موارد صندوق الجنوب الممول بنسبة 1% من الجباية البترولية، حيث ماتزال هذه الأموال المرصودة له مجمدة ولم يستفد منها المواطنون رغم أنهم يعلقون عليها وعلى هذا الصندوق آمالا كبيرة في تجسيد مشاريع ذات أهمية وطنية وإفريقية ولم لا دولية؟ ونحن نقترح أن تصرف أموال هذا الصندوق في مشروع واحد ووحيد ألا وهو خط السكة الحديدية الرابط بيننا وبين الدول المجاورة حيث توجد دراسة اجتماعية واقتصادية حوله وإن إنجاز هذا الخط ليس بمعجزة بل يمكن تجسيده على أرض الواقع عن طريق الشراكة أو عن طريق الاستثمار الأجنبي وإن مردوده الاقتصادي سيكون جيدا لا محالة من حيث توفير آلاف مناصب

انتباهكم ومن خلالكم الحكومة الموقرة إلى ما يجب القيام به من توفير الأموال اللازمة سواء في ميدان التجهيز أو التسيير على حد سواء، أفليس من حق هؤلاء المواطنين أن ينعموا بما ينعم به المواطنون في مناطق أخرى من ربوع هذا الوطن؟ أم أن هناك مواطنين من الدرجة الأولى ومواطنين من الدرجة الثانية؟ أقولها بكل أسف.

سيدي الرئيس، وأنا قادم يوم السبت 17 جوان إلى الجزائر العاصمة حضرت جلسة افتتاح المجلس الولائي بأدرار ومن بين ما قاله رئيس المجلس الولائي في كلمته الافتتاحية: «إن القرار الشجاع الذي اتخذته رئيس الجمهورية في بناء جامعة أدرار حدث هام ترك أثارا طيبة في نفوس المواطنين بهذه الولاية، بقي مطلب آخر، وهو تسعيرة الكهرباء في فصل الصيف سيتحقق بفضل تظافر جهود الجميع» إنتهى كلام رئيس المجلس الولائي. من هذا المنطلق فإننا نطلب منكم بل ونلح في الطلب أن تجسدوا هذا المطلب حتى يصبح واقعا معيشا يلمسه المواطنون وما أوجههم إليه في هذا الظرف بالذات وهو فصل الصيف الذي لا يحيا فيه إلا من أطال الله عمره وهذا لكون الحرارة قاتلة وبالفعل فإن نسبة الوفيات تزداد في فصل الصيف مقارنة بالفصول الأخرى خاصة في أوساط الشيوخ والأطفال كما ترتفع نسبة أمراض ضغط الدم والأمراض العقلية، وأولا يكفي هذا سيادة الوزير لاتخاذ إجراءات لصالح هؤلاء المواطنين لإنقاذ أرواحهم من الخطر خاصة وأنهم يعيشون مثلث النار المتمثل في أدرار، عين صالح، رقان؟

إن ما أثار انتباهي في قانون المالية التكميلي هو مضمون المادة 15 والذي اكتشفت عن طريقها أن هناك صندوقا خاصا بعنوان تصفية المؤسسات العمومية ولنا مؤسسة توزيع المياه وتسييرها قد حلت وهي في طريق التصفية غير أن عمال هذه المؤسسة لم يتقاضوا مستحقاتهم ومخلفات أجورهم لحد الآن وهذا رغم مرور ما يزيد عن 7 أشهر من حل هذه المؤسسة، مطلبهم الوحيد هو إعطاؤهم حقوقهم وهذا من حقهم، ألا يمكن لهذا الصندوق أن

والصلاة والسلام على رسول الله، السيد رئيس مجلس الأمة، معالي الوزراء ومعاونيهم، زملائي زميلاتي السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لعله من نوافل القول التذكير بمدى حساسية الظروف التي تمر بها الجزائر والعالم يعيش في الألفية الثالثة وقد تجاوز الكثير من العقبات والصعاب طامحا إلى مستوى أعلى لإسعاد الإنسان وتمكينه من الرفاهية بينما ما تزال دول العالم الثالث عموما والجزائر خصوصا تتخبط في مشاكل لا حصر لها على كافة المستويات إلا أنها في كل مرة تحاول جاهدة استرجاع أنفاسها وتضميد جراحها وإرساء ثقافة الوئام والإخاء والتعاون والتعايش ونبذ ثقافة الإقصاء والتهميش والحد والكراهية، فرغم هذه المحاولات الصادقة إلا أن بعض الجهات تحاول من حين إلى آخر الاضطهاد في الماء العكر وتعفين الأجواء وتأزيم الأوضاع ولكن هيهات، هيهات فالجزائر مهما ضعفت فلن تنكسر، وتعيش الجزائر اليوم مخلفات الفتنة وآثار المحنة الأليمة والتي ترتب عنها أكثر من مليون شخص متضرر وعشرات الآلاف مصدومين نفسيا، مئات الأرامل والمغتصبات، عشرات الملايير من الدولارات خسائر ضف إلى ذلك الغبن المترتب عن سوء التسيير، فأغلب البلديات مقلسة وغير مستقرة مما أثر سلبا على حل مشاكل المواطنين العادية.

السيد رئيس الجلسة، لقد حان الوقت لنضع حدا للترددات والتراجعات على مختلف المستويات التقييمية والسلوكية وأن نبتعد عن سياسة تنمية التخلف واستنساخ الأخطاء التي نرعت من الدولة هيبتها وسيادتها.

إن فرصة الوئام المتاحة اليوم وفي هذا الظرف يجب أن لا تكون مطية للمتربصين بالشعب وثوابته والدولة ومكتسباتها والمجتمع ووحده والوطن وسيادته، وإن التحرك الإيجابي والمسؤول يبين أن هناك إرادة تستثمر لصالح الوطن واستقراره وأن العطالة والمجازفة هي نتيجة حسابات سياسوية ندرك أبعادها وإملاءاتها وندعو إلى

الشغل ونقل البضائع والسلع الإفريقية استيرادا وتصديرا عبر الموانئ الجزائرية والتي تقدر بملايين الأطنان.

ومن هذا المنطلق فإنه يجب أن لا ننظر إلى هذا المشروع بنظرة ضيقة بل يجب أن تكون نظرتنا كدولة جزائرية نظرة استراتيجية أعم وأشمل، نظرة ذات بعد إفريقي ودولي لمشروع يدر خيرا وفيرا على خزينة الدولة...

السيد الرئيس: إمنحوه دقيقة واحدة لإنهاء مداخلته.

السيد عبد القادر مازوزي: ... في العشرية القادمة، أما المشاريع التنموية الأخرى فإنها تدخل ضمن المخطط السنوي لبرامج التنمية القطاعية والتنمية البلدية بصفة عامة.

وفي الختام أقول ما قاله الشاعر:

فلا تظنوا كلامي بينكم طربا

فالطير يرقص مذبوحا من الألم
شكرا لكم على حسن الإصغاء والمتابعة
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا لك على البيت الشعري الذي أتممت به تدخلك، وقبل أن أحيل الكلمة إلى السيد لخضر بكار، أطلب من السيد حبيب دواقي، نائب رئيس المجلس أن يتفضل إلى المنصة للإشراف على مواصلة أشغال المجلس لأنه من الضروري أن ألتحق الآن بالمطار ثم أعود إن شاء الله لمواصلة أشغالنا، شكرا وتفضل.

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم. إذن نواصل مناقشة نص قانون المالية التكميلي لسنة 2000 والكلمة الآن للسيد لخضر بكار فليتفضل.

السيد لخضر بكار: شكرا سيدي رئيس الجلسة. بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله

الإسراع في رفع القيود عن مقدراتنا لأننا لا نرضى لجزائرتنا أن تكون بمنأى عن موقعها الأصلي والفعال.

السيد رئيس الجلسة، يأتي نص قانون المالية التكميلي لهذه السنة في غير ظروف السنوات الماضية وفق مؤشرات اقتصادية مباشرة بالخير ولكن يطرح الكثير من الأسئلة، دون أن يقدم الأجوبة الكافية، إذ كيف نتعامل مع:

أولا: الفلاحة، الأراضي غير المنتجة وغير المستصلحة وهي بور والشعب هو المتضرر من ذلك؟

ثانيا: الصناعة، المؤسسات المتضررة من الإرهاب وغير مدعمة ومشجعة.

ثالثا: الخوصصة التي أدت إلى بيع المؤسسات في المزاد العلني وهي حتى هذا اليوم مجمدة.

رابعا: كيف نرفع الغبن عن العمال وهم يعيشون زيادات خيالية في كل شيء؟

خامسا: متى ينتقل اقتصادنا من اقتصاد المديونية إلى اقتصاد التنمية وهل وضعت الحكومة ميكانيزمات مرحلة الاستقرار إلى مرحلة الانتعاش والنمو؟ ويبقى أن نتساءل: أين هي خطتنا التنموية الطويلة المدى بأولويات واضحة وهل تبقى الجزائر أسيرة اقتصاد يعتمد أساسا على عائدات البترول وتساقط الأمطار إن وجدت؟

سيادة رئيس الجلسة، لا بد من إعادة النظر في طريقة معالجة مشاريع قوانين المالية بما يسمح للفعاليات الكبرى بالأداء ومتابعة وإيجاد طريقة جديدة في التنفيذ تتماشى والدور الرقابي الذي يبقى من أهم أدوار المؤسسات التشريعية وفي هذا الصدد لا بد من سن قانون عضوي كإطار للقوانين المالية تماشيا والتحويلات المتعددة الجوانب التي نمر بها.

سيادة رئيس الجلسة، إن ملف ما بعد الأزمة لا يمكن أن يعالج بسطحية أو باعتماد سياسة الهروب إلى الأمام بقدر ما يجب دراسته بشكل أعمق لتجنب السلبيات والانعكاسات والوصول إلى تحقيق هدف التنمية وضمن مستقبل الأجيال

القادمة.

لقد تبين للجميع بأن الميزانية العامة للدولة لا يمكن أن تبقى الأداة الوحيدة لإنعاش الاقتصاد ونموه، ولذا لا بد من البحث عن موارد اقتصادية بعيدا عن الآثار السلبية لأدوات السياسة المالية والنقدية المعمول بها.

السيد الرئيس، لم نزل أسرى لما يقترحه الآخرون في مجال الاقتصاد رغم أن ذلك لا يضمن ولا يغني من جوع؟ لقد حان الوقت لأن نثمن جهود طاقتنا الشابة وأن نعتمد على عقولنا وإبداعاتنا للخروج من ثقافة الأزمة إلى ثقافة التنمية، شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد لخضر بكار والكلمة الآن للسيد عبد المجيد جبار فليفضل.

السيد عبد المجيد جبار: شكرا سيدي رئيس الجلسة. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، السادة الوزراء المحترمون والطاقم المرافق لهم.

في البداية لا ننسى إطلاقا بأن النص المعروض للمناقشة هنا لا يتعلق سوى بتكميل لقانون المالية الذي صادقنا عليه في نهاية سنة 1999 أي في ذات الوقت الذي الذي علمنا فيه بأنه سيكون هناك نص تكميلي الهدف من ورائه امتصاص النقائص والاستيعاض عن الشوائب وسد بعض الثغرات فهل هذا النص حقيقة يدحض هذه النواقص أو بتعبير آخر هل وصل هذا النص إلى المآرب المعلنة ويتوخى فعلا استيعاب العوائق المصرح بها آنذاك؟ وإن نحن نطرح هذا التساؤل فبمنظور التحسين للموارد الجبائية الناتجة عن إيرادات الصادرات النفطية ولكن كذلك وخاصة بالنظر إلى التحسن الكبير لصورة الجزائر الخارجية والذي يمكن تثمينه نقدا بالنظر إلى بعض الاستثمارات الأجنبية ناهيك طبعا عن النقص المعتبر للضياح الذي أفرزته سياسة الوثام المدني والمصالحة الوطنية، وإذا أضفنا إلى كل هذا ضرورة التقشف

أكثرها بالمحافظة على التوازنات المالية الكبرى للبلد وهي الآن تستعد للدخول في بحر الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني والتي تمر أولاً عبر إعادة النظر في المنظومة المصرفية والتي بلغت لحد الآن أكثر من 650 مليار دينار جزائري وثانياً إعادة النظر في النظام الجبائي الذي يجب أن يلعب دوراً يتمشى وعملية استقطاب الاستثمار الخارجي، ثالثاً وأخيراً إعادة النظر في النظام الجمركي، هذا النظام الذي يتوجب عليه أولاً بأول المحافظة على الإنتاج الوطني، ولا يفوتني في هذا الصدد إبداء تأسف كبير عند ملاحظتنا ارتفاع التعريفات الجمركية بالنسبة لبعض المواد التي تدخل في الانتاج الوطني والمثال النموذجي عن ذلك مجموعة المواد التي تدخل في إنتاج الأدوية خاصة من قبل مجمع صيدال الذي يجد نفسه شبه عاجز عن مواجهة المنافسة التي يمكن القول عنها بأنها غير مشروعة والناجئة عن الاستيراد الفوضوي للأدوية، بالإضافة إلى هذا، إن الدخول في الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد يتطلب أيضاً رفع الغبار عن البورصة التي تحمل اسماً لا يتطابق والمسمى فهل من المعقول أن تعمل بورصة بثلاثة أسهم فقط؟! وتحديد سعر الصرف (la cotation) لا يتم إلا مرة واحدة في الأسبوع «يوم الإثنين»! مع العلم أن البرنامج الذي كان مسطراً سابقاً هو أن تدخل السوق على الأقل عشرين مؤسسة حتى أواخر سنة 2000 فأين هي إذن 17 مؤسسة المتبقية؟ وماهي نوعية المشاكل التي عاقت استكمال هذه العملية؟ علماً سيدي الوزير بأن الاكتتاب في البورصة هو أحسن أسلوب للخصوصية وأفضل وسيلة لما يمكن تسميته بالخصوصية المقنعة لأن الدخول للبورصة هي حجة النقاهة الاقتصادية لكل مؤسسة، إذن ماذا حصل سيدي الوزير؟ وماهي نظرتكم في هذا الموضوع؟ هذا ولا أريد الانتهاء وهذا قرابة انتهاء عهدة نصف أعضاء مجلس الأمة، قلت لا أريد الانتهاء للتذكير بأن هناك ثمة قانون ضرب عليه حصار مثلما ضرب على الجزائر أيام الغثيان، فهل هذا استضعاف أو إهانة للبرلمان؟!

في نفقات التسيير الذي أعلن عنها فخامة رئيس الجمهورية فأظن أنه من الضروري إفادتنا بما يرمي إليه تساؤلنا السابق لأنه يعنى في الصلب بالحالة الصحية لاقتصادنا.

ومن جهة أخرى لا يمكننا سوى الارتياح للتدابير المرتبطة بإقفال بعض الحسابات الخاصة وذلك في انتظار الباقي، إلا أن هذا الإقفال لا يفتأ يطرح تساؤلاً حول مصير المؤسسات العمومية التي لم تستقل والتي لم تطهر بعد وهذا رغم استفادتها من برامج التطهير التي في بعض الأحوال لم تطبق لأسباب لا نعرفها ولنا أمثلة في ذلك ونذكر على سبيل المثال ديوان المطبوعات الجامعية ونذكر أيضاً مؤسسة النقل الحضري بوهران، هذه أمثلة، بعض الأمثلة فقط عن هذه المؤسسات العمومية، إذن ماهي الإجراءات العملية المزمع اتخاذها بالنسبة لهذه المؤسسات تبعا لإقفال هذه الحسابات؟ ودائماً في باب الحسابات الخاصة لايسعني سوى تلميح عملية استحداث حساب بعنوان صندوق ضبط الموارد والذي يذكرنا في الحقيقة بتلك التدابير التي طالبت بها كثيراً مجموعة 77 في إطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد والذي كان يدعى بـ (le stabesque) وأنتم تعرفون جيداً إلى ما آل إليه، لذا نأمل أن يلعب هذا الصندوق دوره فعلياً وإن كنا نأسف لكون عملية الصرف هنا ينفرد بها ويحتكرها وزير المالية لوحده.

أما فيما يتعلق بحساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية الممولة عن طريق الاقتراض الخارجي فيمكن القول بأن هذا الاستحداث جيد من حيث المبدأ، لكن عمليات صرفها والآليات التي تتحكم فيها تظل إلى حد ما مبهمة لأنها لا توفر الصرامة اللازمة عندما تعتمون خاصة أنتم سيدي الوزير مراقبتها، لذا نود معرفة نوعية التدابير التي ستتخذونها ضمن التنظيم الذي يحدد كفاءات تطبيق المادة 12 من هذا النص.

سيدي الوزير، لحد الساعة لم تتعد الجزائر بعد مرحلتها الأولى من تطبيق الإصلاحات والتي عنيت

يذكرون لك مشكلة التمويل و «البزرة» كما نقول نحن وهذا الأمر يهم وزارة المالية إذ يتعلق الأمر بتمويل وتدابير وإجراءات جمركية وضريبية وغيرها.

بالمناسبة أتأسف عن تناول بعض وسائل الاعلام بالتعقيم أو بالتشويه لدور هذه المؤسسة التي ساهمت بقسط كبير في الدفاع عن مصالح الدولة والأمة في عدة محافل ومختلف المناسبات الوطنية والدولية وكذا ملازمة المواطن والانشغال بكل كل معاناته سواء داخل الوطن أو خارجه.

بهذه المناسبة وقبل التطرق إلى مضمون مشروع المالية التكميلي ومن باب أداء الأمانة أرفع بعض الاهتمامات.

من الزيارات التي قمنا بها في الغربية عند المهاجرين وأهم الاهتمامات التي صادفناها سواء في المدن الكبرى لفرنسا أو المدن الصغرى أو القرى، كلها أجمعت على ذكر بعض المشاكل والتي تتردد بكثرة على ألسنة الكثير من إخواننا أهل الغربية.

أولا: العناية بتعليم اللغة العربية والقيم الوطنية للجزائريين في المهجر أو الغربية وما يتطلب ذلك من رصد لأموال وإمكانيات.

ثانيا: تبسيط الإجراءات الجمركية عند عودة المغتربين إلى أرض الوطن سواء في الاستقبال أو استعمال السيارات الشخصية والخاصة في هذه المرحلة أي أثناء عودتهم في فترة العطلة وهناك اقتراح الإخوة فيما يخص بقاء السيارات في أرض الوطن من 3 إلى 6 أشهر أو أكثر، التخفيف من معاناة العودة إلى مكان إقامتهم بالمهجر، بالمناسبة وبدون أن أطعن في مصداقية المؤسسة الجمركية ورجالها هناك بعض - أؤكد - التصرفات التي تمس بسمعة هذه المؤسسة عند استقبال إخواننا المهاجرين بحيث أصبح هاجس الخوف في هذا الفصل بالذات أي فصل العودة الخاص بالمهاجرين إلى أرض الوطن كبيرا جدا عند هذه الفئة من الجزائريين والجزائريات، أي أنه قد أصبح خائفا عما سيحدث له في الميناء أو في المطار،

فالدستور عزد دولة القانون وما نحن سوى مخلصين لهذه الدولة ولهذا القانون وليطلق سراح هذا القانون وليكتب له الخلاص لنخلص من مهنة المخص وألم المخاض، شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد المجيد جبار والكلمة الآن للسيد بشير طويل فليتكلم.

السيد بشير طويل: شكرا سيدي رئيس الجلسة. بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين. السيد رئيس الجلسة، السادة ممثلي الحكومة والطاقم المرافق لهم، زملائي، زميلاتي، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود في البداية أن أشكر الحكومة على هذه السرعة بمبادرة الإصلاح المالي في هذا المشروع لقانون المالية التكميلي الذي له انعكاس على التنمية الاقتصادية والأحوال الاجتماعية للمواطنين والمواطنات، كما جاء هذا القانون لينتبه لبعض النقائص بمعالجتها كغلق بعض الصناديق الخاصة وهذا استجابة لكثرة المطالب التي تقدمت بها الغرفة البرلمانية الأولى والثانية سواء في هذا العهد أو العهد السابق وأشكر أيضا اللجنة على العمل الجاد الذي قامت به مع ممثلي الحكومة في رفع أهم الاهتمامات المالية والاقتصادية والأحوال الاجتماعية للمواطنين، وأريد أن أساهم بدوري بمساهمة متواضعة في هذا الجهد البناء انطلاقا خاصة من واقع عايناه سواء داخل البلاد أو خارجها في إطار وفود مجلس الأمة أو وفود المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم في الميدان داخل الوطن وخارجه وكذلك العمل الذي نبع عن ملازمتنا للمواطنين والمواطنات في الميدان، ومن هذه الانشغالات مارفعناه مباشرة لأولي الأمر وهو قيد المعالجة على مستوى الإدارات المختلفة ومنها مايسمو إلى مصالح تلتقي أغلبها عند وزارة المالية، لأن الأمر يتعلق إما بالتمويل أو الإمداد، فكل الوزراء عندما نرفع لهم الانشغال والاهتمام والمشكل

والقنصليات، فإذا طلبت منه أن يسلمك دليلا سياحيا لا يفعل ذلك وإذا طلبت منه قانون الاستثمار فإنه يخبرك بعدم حيازته، فنحن نتمنى أن تزود القنصليات بهذه الأمور التي تسهل لهم عملهم ودعم نشاط المجتمع المدني الذي ينشط لمصلحة الوطن كالحفاظ على قيم الأمة وتعليم اللغة العربية وتعليم الدين الإسلامي وتعليم القيم والتاريخ إلى غير ذلك، فهناك الكثير من الجمعيات تنشط في هذا الإطار وهي تملك الإمكانيات، ونحن نعرف ظروف جاليتنا هناك من الناحية المادية والمالية والتي تعتبر صعبة جدا، فما دام هذا الأمر يعود بالفائدة على مواطنينا يجب على الدولة أن تبحث في كيفية رصدتها في ميزانية قطاع الخارجية لنوع من الإعانات والدعم المالي لنشاط هذه الجمعيات.

كذلك توفير دعم نوعي للقنصليات بالإطارات المتخصصة في المجال التجاري والاقتصادي والثقافي، ليعرفوا أكثر بقدرات الجزائر وإمكانياتها ومشاريعها وآفاقها.

ثانيا وبالنسبة لما عايناه في الميدان من المشاكل الكبرى في الجزائر أو المشاريع الكبرى في الجزائر، فمشكلة الماء الشروب أو الصالح للشرب في مدينة وولاية وهران، فقد لاحظنا بأن هناك عملا كبيرا قد أنجز على مستوى الإدارة والأجهزة المكلفة بالمياه في هذه المدينة والولاية، لكنها تشتكي كلها من القدرات التي يمكن للدولة رصدتها لتمويل المشاريع الكبرى كمشاريع السدود الكبيرة وقد أخبرونا بأنهم قد قدموا مشاريع ودراسات لوزارة التجهيز ووافقت عليها مبدئيا لكنها حاليا تنتظر رصد الأموال على مستوى وزارة المالية والتعجيل برفع معاناة المواطن اليومية.

ثالثا فك العزلة عن المناطق الريفية، الطرق، الجسور، الإنارة، المياه والمدارس، فقد لاحظنا أبناء القرى المتواجدة في المناطق النائية يقطعون الكيلومترات للوصول إلى مدارسهم مشيا على الصخور، ففي الأسبوع الماضي كنت في زيارة لبلدية سيدي مروان بولاية ميلة وكانت زيارة غير

وهناك من يخاف المجيء على الساعة السادسة صباحا ليبقى في المطار إلى غاية الرابعة مساء بأولاده وعائلته وأمتعته لاسيما إن كان فيهم العجزة الذين لا يحتملون أشعة الشمس المحرقة... إلخ، وعليه نتمنى من إخواننا في الإدارة الجمركية أو في إدارة الموانئ بصفة عامة سواء المصالح الأمنية أو غيرها أن يخففوا هذه الإجراءات عن إخواننا المغتربين، ومن الاهتمامات الأخرى أيضا، ضبط إجراءات إعادة جثث إخواننا الذين توافيهم المنية في المهجر، وكل الاقتراحات منصفة على أن تتكفل الدولة بها لنقلها إلى أرض الوطن، والمهاجر ذاته يقترح إحداث رسم أي (une taxe) أو (une redevance) يقدمها عند استخراج المستندات والوثائق هناك بديار الغربة، مما يسمح للدولة بأن توظفه في إعادة جثث موتى المهاجرين لدفنهم في أرض الوطن، وبذلك نقضي على الكثير من الأمور التي يتكلم عنها إخواننا والمتعلقة بالمزايدات و«البنزسة» في سوق الموتى الخاصة بالمهاجرين.

سجلنا على مستوى قنصلياتنا في الخارج حركية إيجابية ونوعية جديدة بالإضافة لتلاحم إطاراتها وموظفيها مع إخواننا بالمهجر، هناك وضع جديد في المعاملات كتوفر عنصر التسهيل، فيجب أن نقول للمحسن أحسنت، ولا نتوقف على الانتقاد كأن يقال إن قنصلياتنا هناك لا تهتم إلا بعملية «البنزسة» وفرطت في المواطنين وفي الجالية وإلى غير ذلك، فيجب قول الحقيقة، فهناك تحسن في المعاملات الإدارية الخاصة بالقنصليات وموظفيهم تجاه الجالية وهذه شهادة أقولها وكل إخواننا المتواجدين معنا والذين شاركونا في الوفود يستطيعون كلهم أن يشهدوا بنفس هذه الشهادة، لكن ينبغي دعم هذه التمثيليات بأدوات عمل أخرى، منها وسائل الإسناد الضروري (Les supports et les guides obligatoires) في مجال الاقتصاد والثقافة والتشريع للتعريف بالجزائر وقدراتها وواقعها وآفاقها أمام الشريك والمستثمر المحتملين، لا يوجد هناك أي شيء يبين وجود حركية كبيرة في الجزائر على مستوى التمثيليات

وصندوق النقد الدولي والموجهة خاصة لمشاريع البناء والتجهيز وآجالها وبصورة كلية ومراقبة، وكمثال على ذلك هناك مشروع الماء الخاص بمدينة وهران والذي تكلمنا عنه، كذلك إعادة بناء عين تيموشنت بفعل الزلزال الذي أصابها، السودان والطرق وإلى غير ذلك، وقد تكلم في هذا الإطار السيد وزير المالية الذي قال إننا لانملك مشاريع مجسدة، بل يوجد هناك مشاريع، قد لا نجد مشاريع في بعض الأحيان، لكن في أحيان أخرى نجد هناك مشاريع مجسدة مقدمة وتستمد غلافها المالي من البنوك، لكننا لا ندري سبب توقفها! تحسين مردوية النفقات العمومية...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد بشير طويل والكلمة للسيد محمد القورصو.

السيد محمد القورصو: شكرا سيدي رئيس الجلسة. السادة الوزراء، الطاقم المرافق لهم، سيداتي سادتي، زملائي الكرام السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكر في البداية السيد وزير المالية ممثل الحكومة على وضوح عرضه وإيجازه هكذا في مجموعة من النقاط مما مكننا بعد ذلك من الوقوف عند بعض الملاحظات التي تقاطعت مع العرض التمهيدي.

لدي إذن في هذا الصدد ثلاث أو أربع ملاحظات، الملاحظة الأولى تتعلق بالاهتمام بالقطاعين، قطاع التربية وأعني به قطاع التربية الوطنية وفي فهمي أيضا التعليم العالي والبحث العلمي وقطاع الصحة.

صحيح أن القطاعين يعرفان تدهورا كبيرا وبالمقابل أيضا اهتماما كبيرا من طرف الحكومة ومختلف أجهزتها، غير أن ما استوقفني هنا هي تلك العبارة التي أود أن نخرج منها بسرعة عندما تحدث السيد الوزير وقال في حديثه عن القطاع التربوي «هو دعم أولي يكون متواصلا» نأمل أن يكون متواصلا، نأمل أن يكون ناجعا بالدرجة

مبرمجة لأنها كانت لتعزية أناس هناك وفي طريقي وجدت أطفالا مارين ولما سألت عن مقصدهم قالوا إنهم ذاهبون إلى مدرستهم التي تبعد عن قريتهم بالكيلومترات، هذا في فصل الصيف، ناهيك عن فصل الشتاء فصل الوحل والأتربة، فيقطعون أربعة أو خمسة كيلومترات للوصول إلى مدارسهم، ويقومون بجلب ماء السقي من خزان الماء العام لأنهم لا يملكون مضخات السقي!!

لذا نتمنى أن نفك عزلتهم ونفكر في هذه المسائل البسيطة جدا، لكنها ذات قيمة في مصداقية الدولة. دعم القطاع الفلاحي والصناعة الزراعية بصفة رشيدة وشفافة وفي وقتها، كذلك احترام المواسم كموسم الزرع والحصاد إلى غير ذلك، يجب ألا نعطي الإعانة للفلاحة بعد فوات الأوان وبعد مرور المناسبة فلن تنفعها تلك الأموال حينها.

كذلك العناية بأولويات برامج الدولة وكذلك بالكوارث الطبيعية وآثارها كالجفاف وغير ذلك.

وفي المقام الثاني من هذه المداخلة وبخصوص الإجراءات في قانون المالية التكميلي نسجل ما يلي: يستحسن تسخير الدولة لجزء من فائض مداخيل المحروقات في القطاع الصحي والتربوي، لكن هناك قطاع حيوي آخر يجب دعمه لما يشكل من خطورة وهموم على الوطن والمواطن وهو التشغيل والحماية الاجتماعية الذي يحتاج إلى نفس جديد أي «أوكسجين» يخفف من معاناة الفئات المحرومة العريضة في المجتمع والشباب منهم خاصة والمعاقين وفئة المجاهدين وفئة المتقاعدين التي أصبحت مهددة في معاشاتها المستقبلية وإلى غير ذلك.

كذلك ضرورة تفادي التعديلات الظرفية التي تطرأ على جدول التعريفات الجمركية، فهذا يفسد حسابات الإدارة والأعوان الاقتصاديين ويضرب حتى مصداقية الأرقام والتوقعات المستقبلية.

إقتراح مراجعة الرسم على القيمة المضافة (T.V.A) على السكن الذاتي وضبط استهلاك القروض الخاصة التي يقدمها لنا البنك العالمي

ألا يمكن الاهتمام بهذه الفئة من المنتجين الحقيقيين للأدوية عن طريق تمكين مجموعة منهم - وقد بلغني أن هناك ملفات قد قدمت للأطراف المعنية - من فتح مصانع صغيرة أو كبيرة لصنع الأدوية؟ ألا يمكن العناية بهؤلاء؟ ألا يمكن إدراجهم ضمن المؤسسات العامة لصناعة الأدوية لا سيما وأننا نعلم أن أكثر من 64% من الأدوية تأتي من فرنسا وهذا جانب له أهمية بالغة يكرس بالدرجة الأولى استقلال الجزائر في هذا الميدان الحساس.

الملاحظة الثالثة تتعلق بالمرفق الآخر الأساسي والجوهري للاقتصاد الوطني والذي يتمثل في وسائل النقل، سواء أكان هذا النقل بریا أم بحريا أم جويا، فالنقل البري يعرف الآن تدهورا كبيرا فكل طرقاتنا من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب تعرف تدهورا خطيرا لأن العناية بهذا القطاع قد تراجعت أيضا لأسباب نعلمها جميعا كتدهور سعر البترول والعشيرة السوداء أو الحمراء التي مرت بها الجزائر، إلا أن ما يندى له الجبين هو كون العواصم الكبرى بما فيها الجزائر العاصمة تحمل آثار هذا التدهور وعملية النقل وشبكة الطرقات داخل العاصمة عرفت أيضا تدهورا خطيرا وكبيرا جدا ينعكس سلبا على حركة المرور بالنسبة للبشر لكن أيضا بالنسبة للسلع المختلفة.

الملاحظة الرابعة تتعلق بتلك القنبلة الموقوتة التي ترافق حياتنا اليومية في كل ثانية ودقيقة ألا وهي البطالة، فالعناية بالبطالة - صحيح - مكرسة في برنامج الحكومة إلا أنه من بين الانشغالات الوطنية والانشغالات المؤسساتية هو التكفل بشكل جدي وبشكل مستمر، وبشكل فعال بهذه الظاهرة المتفشية في المجتمع والتي يمكنها - إن قدر الله - لو انفجرت أن تعود بالبلد إلى سنوات أخرى من التقهقر، وذلك ما لا نتمناه.

لدي ملاحظة واقتراح، الملاحظة تتعلق بما ورد في التقرير التمهيدي صفحة 20 أقرأ بصيغة المجهول «اقتُرِح» ولا أعرف من هو الذي اقتُرِح؟! وأعتقد أن الزملاء أعضاء اللجنة هم الذين اقترحوا

الأولى سواء تعلق الأمر بقطاع التربية والتعليم أو قطاع الصحة لأن لغة الأرقام هي لغة لا تفهم هكذا، هي لغة بكماء، هي لغة مجردة، فالمسألة تقتضي في نظرنا وفي نظر المسيرين يعني السادة الوزراء بالدرجة الأولى هو أولا تسيير هذه المبالغ، مراقبة هذه المبالغ، السهر على توظيف هذه المبالغ فيما يجب وفيما ينبغي، وهنا أقول وبكل أسى إن المدرسة التي تخرجت منها وأنا تلميذ، ما يزال تلاميذها يدرسون ويستخدمون نفس الطاولة التي كنا نستخدمها نحن سابقا عندما كنا تلاميذ! وهذا أمر يؤسف له كثيرا، فمن هنا وجب النظر - ربما - إلى ضرورة العناية بالمؤسسات، صحيح، لكن المؤسسة الأولى ليست بالجدار إنما هي المعلم باعتباره حاملا للمعرفة، باعتباره مربيا وسؤالي هو ما هي مكانة - حتى وإن كانت بالنسب المئوية - العناية بالمربي؟ ما هي مكانة العناية بالطبيب من هذا المبلغ الذي قدم لنا 5.2 مليار دولار؟ أريد أن أقول بعبارة أوضح، هل هناك في المستقبل القريب وعلى ضوء هذه الميزانية الإضافية عناية بالوضعية الاجتماعية الاقتصادية للطبيب، للأستاذ لا سيما وأن البلاد لا تقوم إلا على التربية وأيضا على القطاع الصحي الذي عرف تدهورات كبيرة. لا شك وأنكم اطلعت، السادة الوزراء، زملائي على مقالة - وهي ليست دعاية للمجلة - صدرت مؤخرًا في مجلة (le Jeune Afrique l'intelligent) عدد 2057 في الباب المخصص للجزائر وأقرأ (Algerie: Avenir prometteur) «الجزائر: مستقبل واعد»، فعندما نقرأ المقالة نتساءل ونقول المستقبل واعد لمن؟ المستقبل واعد بالنسبة للمستثمرين سواء كانوا وطنيين أم أجانِب عن طريق الشراكة، لكنه يبدو لي أننا نسينا أو تغافلنا عن القطاع الآخر الذي كان هو العمدة في المنطلق وهو قطاع صناعة الأدوية، القطاع العام، وتحضرني هنا مقابلات مع عدد من المختصين في صناعة الأدوية من خريجي الجامعات الأجنبية الذين يعملون اليوم بعدما يتسوا من القطاع العام في القطاع الخاص كصيدال أو غيرها، وسؤالي هو

الموضوع الأول وهو موضوع في غاية الأهمية وأعني به ظاهرة صعود المياه بمنطقة وادي سوف والآثار المدمرة المترتبة عنها وانعكاساتها السلبية على حياة المواطنين وسلامة بيئتهم.

إن ما وقفنا عليه من حقائق مروعة ومخاطر محدقة تحتم علينا التطرق إلى هذا الموضوع بإسهاب يدفعنا إلى ذلك واجب التضامن مع المواطنين في محنهم، نقل انشغالاتهم وترجمة أوضاعهم بصدق وأمانة، فالوضع في منطقة الوادي وورقلة وخاصة منطقة تفرت خطير بكل ما يعكسه من أعراض النكبة الإنسانية ومعايير الكارثة.

لقد تعددت الخطابات وكثر الحديث عن المحروقات وتوقعات نفاذ مصادرها في المستقبل القريب وبالتالي ضرورة إيجاد أو تشجيع تطوير الثروات البديلة المحتملة، غير أن واقع سياستنا الاقتصادية ومخططاتنا التنموية ما يزال يتمحور حول سعر برميل البترول والمتر المكعب من الغاز، وعليه تبنى كل توقعات المداخليل وتخصيصات الميزانية.

إن الصحراء التي تدر علينا النفط والغاز بإمكانها أن تعوض تراجع مخزونها من هاتين المادتين بثروات أخرى تأتي في مقدمتها ثروة التمور والزراعة الصحراوية.

نعم بإمكان التمور أن تشكل بديلا من بدائل النفط ومصدرا هاما للدخل الوطني بالعملية الصعبة بحكم قيمتها الغذائية الرفيعة ومكانتها الاستهلاكية المتقدمة في السوق العالمية، لكن للأسف لم تحظ هذه الثروة بالعناية والاهتمام ولم تصنف في قائمة المنتوجات الاستراتيجية، بل بالعكس فقد أهملت وهي اليوم مهددة بالانقراض مثلها مثل البترول والغاز.

إن معركة القرن الحالي هي معركة الماء والغذاء، ويجب أن توضع النخلة في مكانها الصحيح الاستراتيجي، والكثير من الدول تفتنت لهذه الزراعة وأصبحت تهتم بها، وبعض الدول المجاورة تداركت أهمية التمور وبدأت - تدريجيا - تأخذ مكان الجزائر في السوق الدولية.

وليس الوزير، حيث اقترحوا إجراء أيام دراسية بين البرلمان والحكومة حول موضوع حماية الإنتاج الوطني ومشاكله.. إلخ قبل إعداد... إلخ والجملة متواصلة... السيد الوزير هو الذي اقترح إذن، أثني شخصيا على هذا الاقتراح، وأكرر بأثني أثني شخصيا على هذا الاقتراح، لا سيما وأن صاحبه وزير أي أن المصدر هو مصدر سام، وينتمي إلى مجال حساس وهو المالية ويتعلق بموضوع جوهري، يعني أن محاولة إشراك كل الأطراف كانت تنفيذية أو تشريعية في عملية مستقبلية تتعلق بإعداد الميزانية واقتراحي وأمنيته هو أن يتحقق هذا الأمر مستقبلا وفي أقرب الآجال وأن تتوسع إلى قطاعات أخرى لاسيما وأثني أظن أن الوظيفة الأساسية للبرلمانيين ولمجلس الأمة هي فعلا الوقوف إلى جانب كل ما له صلة بتمكين البلاد من القفز إلى الأمام وهذا يجرنني إلى تقديم اقتراح وبه أنهى مداخلتني، ألم يحن الوقت لتستقل الجزائر من خلال تشييدها لمؤسسة برلمانية، لمؤسسة تشريعية تكون جزائرية مائة بالمائة، وتكون حقيقة المرأة الصادقة لأصالتنا تعكس من جهة أخرى الإمكانيات والقدرات العلمية والفنية وتكرس فوق هذا وذلك استقلال الجزائر؟ شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد القورصو والكلمة الآن للسيد الطاهر خويضر.

السيد الطاهر خويضر: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس الجلسة المحترم، السادة أعضاء الحكومة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، إن اعتماد أية سياسة مالية أو إدراج قانون ميزانية يهدف بالدرجة الأولى إلى ترقية المستوى المعيشي للمواطنين وتنمية محيطهم، ومادنا بصدد مناقشة قانون الميزانية التكميلي لسنة 2000م فقد آثرت التطرق إلى ثلاثة مواضيع:

الوطنية لإغاثتها وإعادة بنائها، وبين منطقة تتوسع فيها قائمة الضحايا البشرية كل يوم بفعل الأمراض المزمنة والأوبئة والغرق وتضييع أملاك المواطنين وتتلف مصادر رزقهم ببطء وانتظار، وإنه بالإمكان التكفل بهذه الظاهرة وبعث نمو الفلاحة الصحراوية إذا توفرت الإمكانيات المادية وتضافرت الجهود مادامت الإرادة والعزم موجودين لدى أهل المنطقة، وبالإمكان تسخير جزء من الأموال الجامدة في صندوق الجنوب لرفع الغبن والمحنة على هؤلاء المواطنين.

إن حياة الإنسان ليس لها ثمن، فللتذكير فإن ولاية الوادي قد فقدت أكثر من 40 شابا بسبب هذه الظاهرة، ألا يكفي هذا؟

الموضوع الثاني هو وضعية الماء في غرب البلاد في وهران، إن ما وقفنا عليه في وهران هي المجهودات المعتبرة المبذولة من طرف السلطات لتزويد سكان وهران وضواحيها بالماء الصالح للشرب، لقد قدرنا هذا المجهود لكنه يبقى ناقصا فينبغي الإسراع في إنجاز مشروع ما يسمى بـ (M.A.O) أي خط مستغانم- آرزيو- وهران، وذلك بتخصيص الغلاف المالي الكافي للمشروع ونرجو أن تكون وزارة المالية قد أخذت في إعدادها للميزانية هذا الانشغال الهام بعين الاعتبار.

الموضوع الثالث الذي أردت التطرق إليه، لا يقل أهمية وهو متعلق بالبلدية.

إن المواطن البسيط يبني نظرتة للسلطة ونظام الحكم على البلدية، فهو يلجأ إليها في كل قضية تمس حياته الاجتماعية وأحواله الشخصية ابتداء من استخراج شهادة الميلاد إلى إيداع ملف السكن وطرح مشاكل النقل والمياه والكهرباء... إلخ، وانطلاقا من هذا الدور الهام الذي تؤديه البلدية لصالح المواطنين وخدمتهم وجب على الدولة العناية والتكفل بالمشرفين على تسيير أمور البلدية.

لقد حان الوقت لإعادة النظر في المراسيم المنظمة للمهمة الانتخابية لأن بقاء الوضع على ما هو عليه يجعل المنتخب عرضة للمساومة

لقد أحدثت ظاهرة صعود المياه وماتزال نزيفا تمثل في هلاك مئات الآلاف من أشجار النخيل إلى حد الآن مع وجود أكثر من مليون نخلة مهددة بنفس المصير، يحدث هذا في غياب مخطط وطني استعجالي لوقف هذا النزيف وكذا انعدام سياسة مركزية لتشجيع الاستثمار في مجال زراعة النخيل بهدف توسيع الحظيرة الوطنية للواحات، واستخلاف وتعويض الواحات التي قلّ عطاؤها وضعف مردودها وتدنت جودة منتوجها.

منطقة الوادي مشهورة بإنتاجها لأجود أنواع التمور في الجزائر والعالم، تضم واحاتها ما يقارب ثلاثة ملايين نخلة، بقدرة إنتاجية تفوق مائة ألف طن سنويا ويشغل فيها آلاف السكان، غير أن هذه المعطيات تتجه نحو الإنخفاض بسبب عدة عوامل أهمها استفحال ظاهرة صعود المياه الملوثة التي تؤدي إلى اختناق وإتلاف الآلاف من أشجار النخيل، وانتشار الأمراض النباتية والحشرات السامة وإحالة نسبة هائلة من اليد العاملة على البطالة.

هذه الوضعية خطيرة تتطلب معالجة علمية وعاجلة لمسببة ظاهرة صعود المياه وتلوثها والتي تأتي في مقدمتها انعدام شبكة الصرف الصحي وكذا الإفراط في ضخ واستخراج المياه الباطنية. ورغم المجهودات المبذولة من طرف السلطات المحلية والملاك الخواص إلا أنها تبقى غير كافية لمواجهة الموقف لضعف إمكانياتها لذلك يجب تدخل السلطات المركزية والتنسيق بين القطاعات الحكومية المعنية مباشرة بالمشكلة لإيجاد الحلول المناسبة لها، فلا مجال اليوم للتقاعس أو الإقدام على إجراءات وقرارات ارتجالية قد تزيد الأمر تعقيدا والمال العام تبذيرا.

فليس من باب التهويل أو المبالغة في شيء إذا اعتبرنا منطقة الوادي منكوبة وحاجتها بالتالي إلى مخطط وطني وبرنامج استعجالي لحماية أرواح المواطنين وممتلكاتهم، فلا فرق في اعتقادنا بين منطقة يضربها إعصار أو زلزال فيخلف ضحايا وخسائر مادية، فتسخر كل الطاقات والإمكانيات

التنموي في القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني التي هي في حاجة إلى تحديد الرؤيا بدقة. ثانياً: إن هذا النص القانوني ولو أنه قانون ظرفي إلا أنه ينبغي أن يكون في نظري مؤشراً لمقاصد الميزانية المقبلة. مؤشراً يمكننا من أن نستشف الأهداف الاقتصادية والمالية والتوجهات الكبرى لسياسة الحكومة، لأن قانون المالية التكميلي ما هو إلا مؤشر للميزانية المقبلة وللتوجهات السياسية للحكومة. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد محمد الطاهر بوزغوب والكلمة الآن للسيدة نورية حفصي.

السيدة نورية حفصي: شكراً سيدي رئيس الجلسة. سيدي رئيس الجلسة، سيدي الوزير والوفد المرافق له، زميلاتي، زملائي، سيداتي والسادة الحضور، أرف لكم أسمى تحيات التقدير والاحترام.

بعد الأداء الرائع والممتاز للسيد وزير المالية أمام نواب الأمة وأسلوبه الممتاز كدت ألا أتدخل، إلا أنه وأمام الوضعية المعيشة أجد نفسي مرغمة لأطرح بعض الانشغالات وبعض التساؤلات.

يتضمن قانون المالية التكميلي بعض الأبواب والاقتراحات والتخصيصات المالية المعتبرة ستوجه حتماً نحو القطاعات الاقتصادية الأكثر تضرراً من الإصلاحات الهيكلية التي اعتمدت منذ سنة 1994 إلى يومنا هذا، وهذا بفضل الزيادات في مداخيل الجباية البترولية وخاصة بعد أن كان قانون المالية الأصلي محل تحفظات رئيس الجمهورية.

إن هذا القانون لا يرقى إلى ما كنا نتوقعه من اطمئنان خاصة بعد اتساع دائرة الفقر والتمهيش وتفاقم الجبهة الاجتماعية.

سيدي الوزير، صحيح أن هذا القانون قد خصص مبالغ معتبرة لبعض القطاعات كالتربية والصحة والسكن والتضامن الوطني إلا أنه لم يكن في مستوى طموحات الجماهير الواسعة التي أهلكها الفقر ولم تعد لها القدرة على تلبية الحاجيات الضرورية

والضغوط من كل الأطراف بما فيها الإدارة. ولمواجهة هذا الوضع لا بد من المبادرة بقانون يحمي المنتخب ويصون كرامته ويجعله سيداً وحرّاً في اتخاذ قراراته وبالمقابل يتحمل مسؤوليته. ما يقال عن المنتخب المحلي يقال كذلك عن عضو البرلمان الذي بقي بدون قانون والكثير من الأعضاء وصلوا إلى نهاية عهدتهم.

أما بخصوص الغلاف المالي المخصص لتصفية ديون البلديات وإن كانت خطوة هامة فنعتبره حلاً ترقيعياً لأنه لا يسمح لها إلا بتسديد جزء من ديونها المتراكمة ونعتقد أن الحل يبقى مرهوناً بإعادة النظر في قانون البلدية والولاية بما يضمن لهما بدائل للدعم المالي، وفي انتظار هذا الإجراء الذي يؤجل كل مرة تبقى البلديات غارقة في مشاكل وصعوبات وتعاني من العجز المالي المتراكم ويبقى المواطن يتحمل انعكاسات هذا العجز ويصبح بالتالي ضحية السياسات التي كان من المفروض والمنطقي أن تخدمه وترقيه بالدرجة الأولى وشكراً.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد الطاهر خويضر والكلمة الآن للسيد محمد الطاهر بوزغوب فليفضل.

السيد محمد الطاهر بوزغوب: شكراً سيادة رئيس الجلسة. سيادة رئيس الجلسة، السيد الوزير والوفد المرافق له، زميلاتي زملائي أعضاء المجلس المحترمين، إذا كان محتوى نص قانون المالية التكميلي لسنة 2000م محل النقاش لا يثير في نظري الكثير من الملاحظات من الناحية التقنية فهناك من ناحية المضمون ما يثير بعض الملاحظات، وسأتوقف عند ملاحظتين اثنتين تتعلقان أساساً بجوهر النص وفلسفته.

أولاً: ألاحظ أن هذا النص قد اعتنى كثيراً بالهيئات الإدارية المستحدثة دون رسم التوجه العام المتوخى لمعالجة القضايا الاجتماعية الملحة، كما أن السياسات التي ستنتهج للتحكم في التضخم وتدعيم الدينار في إطار تقوية النسيج

الملء؟

سيدي الوزير، سيدي الوزير المنتدب للميزانية، إن السبورة السوداء التي أوضحتها حول الوضعية المالية لها تفسير واحد وهو الحفاظ على توازن الميزانية من جهة وقبول توزيعكم للإيرادات المرتكز أساسا على المديونية العمومية، فكان من المفروض بذل مجهود لبعث الاستهلاك وخاصة وأن الوسائل متوفرة هذه المرة وبعث الاستهلاك لا يعني بالضرورة تشجيع الاستيراد الذي - كما قلت - يشكل خطرا على التوازن، فيمكن أن يشجع بعث استهلاك المنتج المحلي.

فيما يخص المادة العاشرة والمتعلقة بإنشاء صندوق ضبط الموارد والذي حددت موارده من فوائض القيم الجبائية عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات وعلى تلك المتوفرة ضمن قانون المالية يعتبر انتقالا للهيئة التشريعية من جهة ومن جهة أخرى ما جدوى وجود هذا الصندوق وعجز الخزينة ما يزال قائما ويشكل على ما أظن 83 مليار دج وستكون من نتائج هذا الصندوق إمكانية إلغاء اللجوء إلى قانون المالية التكميلي، وأطرح سؤالاً هنا، إن ثبت هذا الصندوق فما هي الميكانيزمات التي وضعتها الحكومة لتسيير ورقابة هذا الصندوق؟ نقطة أخرى أريد أن أتدخل فيها وهي خاصة بالاستثمارات. لقد قال السيد وزير المالية عند تدخله أمام نواب الأمة بأن الاستثمار في جل القطاعات قد أعطى ثماره مدعما قوله بأن حجم الاستثمار يقدر بـ 335 مليار دج في حين نبه النواب إلى أنه كان أحرى بهم أن يتساءلوا لماذا لم يؤد حجم الاستثمار إلى النمو؟ فبالنسبة لي سيدي الوزير فأنا أعتبر هذا الأمر تناقضا ولا أرى الفرق بين الإثنين، فإن أمكن تقديم توضيحات في هذا المجال!

نقطة أخرى خاصة بنسبة النمو، تقول الحكومة بأن نسبة النمو هي 6% والتي تعتبر نسبة عالية لكن لا نجد تفسيرا لها في الواقع وفي الميدان المشكل من 2.3 مليون بطال و12 مليون فقير و1.9 مليون في الاحتياج و169 ألفا من السكنات القصديرية، فهذه أشياء لا أجد لها تفسيرا، وأقول يجب على المواطن

للحياة، فعاش المواطن الجزائري بكل مشاعره وكل أحاسيسه طيلة سنة كاملة أنباء بورصات الأسواق النفطية لاقتناعه بأن ظروف المعيشة مرتبطة بتحسين أسعار البترول في السوق الدولية ولكن هذا الفائض المحقق من وراء ارتفاع سعر البرميل لم يحمل أي جديد بالنسبة للمواطن كونه وجه كليا لتغطية فاتورة اسمها «العجز» بكل أشكاله ولن نجد في هذا القانون أي إجراء اسمه استثمار أو تحسين مستوى المعيشة. لقد جاء هذا القانون ليسد الفراغات الواردة في الميزانيات السابقة كتغطية الجباية العادية لميزانية 1999 والبالغة على ما أظن 45 مليار دينار وهذا عوض أن تضع الحكومة ميكانيزمات جديدة لمحاربة الغش ولإصلاح المنظومة الجبائية التي كان من المفروض أن تغطي إيراداتها نفقات الميزانية ففضلت الحكومة الحل السهل وهو اللجوء إلى الاقتطاع من إيرادات قانون المالية التكميلي، فنتساءل هل صحيح أن وراء هذا العجز خطأ في التقديرات؟ أم أن وراء هذا الإجراء الذي لجأت إليه الحكومة نوعا من العفو الضريبي الذي ما فتئت تطالب به منظمات أرباب العمل؟

نقطة ثانية، إن مبادرة تغطية ديون البلديات تعتبر إيجابية، إلا أنها غير كافية، يجب أن تكون التغطية إجمالية إن أردنا أن نتفادى كما قال السيد وزير المالية (le syndrome Corse) وأن نعتبر البلدية هي الخلية الأساسية التي يجب أن ينطلق منها كل نمو.

نقطة ثالثة خاصة بالسعر المرجعي للبترول الذي اعتمد والمقدر بـ 19 دولارا، فأنا أؤمن مواقف زملائي النواب وأقول إنكم بالغتم في الحذر خاصة وأن كل الخبراء متفقون على أنه لا يمكن سقوط أسعار البترول إلى أقل من 22 دولارا، وإن اعتمد هذا السعر أي 22 دولارا فسيوفر فائضا يقدر بمليون وخمسمائة ألف دولار، ففي الوقت الذي تتوفر فيه كل هذه الزيادة نجد قطاعات كثيرة تعاني من مشاكل مالية كبيرة فلماذا إذن تفضل الحكومة توفير كل هذه المبالغ بينما توجد فراغات تنتظر

السادة الوزراء والوفد المرافق لهم زميلاتي زملائي الأعضاء، السيدات والسادة الحضور السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد،

من خلال تفحصنا لقانون المالية التكميلي لسنة 2000 المعروض على مجلسنا الموقر للإثراء والمناقشة والمصادقة والذي يهدف إلى التكفل بالأعباء المالية غير المتوقعة الحاصلة خلال السداسي الأول من السنة المالية الجارية، لا يسعني إلا أن أذكر بمعاونة مواطني ولاية النعامة، حيث كما يعلم الجميع أن المنطقة قد تعرضت لعدة كوارث طبيعية نجمت عنها خسائر وأضرار كبيرة مست المنطقة والمواطنين على حد سواء.

إن العاصفة الثلجية التي اجتاحت المنطقة خلال بداية السنة قضت على آلاف من رؤوس الماشية، إلى جانب أضرار مادية معتبرة، والإحصائيات الدقيقة حول ذلك متوفرة لدى المصالح المختصة، كما اجتاحت المنطقة خلال الثلاثي الثاني موجة الرياح القوية التي لم تبق لا على الأخضر ولا على اليابس وأدت إلى القضاء على ما تبقى من الغطاء النباتي بالإضافة إلى حالة التصحر والجفاف الذين تعرفهما الجهة.

هذه العوامل كان لها وقع سلبي على الثروة الحيوانية ومربيها على وجه الخصوص، كضياح نسبة هائلة من الرؤوس وغلاء العلف وقلته بالأسواق، نقص المياه الجوفية بالآبار الرعوية... إلخ. إن معاناة مواطن المنطقة لم تقتصر على ما نجم عن الكوارث الطبيعية فحسب بل أضيف إلى ما يعانيه سكان هذه الجهة من حرمان وتهميش ويعود ذلك لعدم توفير منشآت وهاكل اقتصادية واجتماعية من شأنها استيعاب اليد العاملة وبالتالي التقليل من نسبة البطالة التي تتضاعف يوما بعد يوم، ومن جهة أخرى تجدر الإشارة إلى أن البلديات تشكو من تراكمات عجز ميزانيتها لعدة سنوات نتيجة عدم التوازن في الإيرادات والنفقات وسبب ذلك راجع إلى غياب مؤسسات وأنشطة توفر مداخيل وإيرادات لموازنة هذه الميزانيات مما جعل البلديات تعتمد على إعانات الدولة المختلفة والتي تبقى غير كافية،

أن يستمر في شد الحزام وينتظر سبع سنوات أخرى ريثما تنتهون من الجيل الثاني من الإصلاحات ومن الخصوصية، وهل يمكن أن نتكلم عن إنعاش اقتصادي في غياب تخصيص موارد مالية للقطاعات الاقتصادية التي تتوفر على قدرات وعلى طاقات تشغيلية كبيرة؟

آخر نقطة خاصة بالقطاع المصرفي، منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية وكما قدم قانون مالية أو برنامج حكومة إلا وانتقد الجميع هذا القطاع في ركوده وعدم مسيرته للحركية التي يتطلبها الظرف والمحيط الدولي، وقد وقف رئيس الجمهورية شخصيا أمام هشاشة هذا القطاع وخاصة بعد محاولته الهادفة لتطبيق برنامجه الاقتصادي واصطدم بعراقيل قانونية عديدة فصلت على المقاس منذ 30 سنة مما جعل هذا القطاع لا يتماشى مع متطلبات العولمة واقتصاد السوق وهذا الأمر نتفق عليه كلنا إلا أن بعض التصريحات والخاصة بعدم تطبيق الجيل الثاني من الإصلاحات بوجود قطاع مصرفي وهمي وبالتالي أصبح يشكل خطرا على الأمن الوطني، صراحة سيدي الوزير أنا من البرلمانيين الذين تلخبطت هذه الأمور في أذهانهم وأصبحت لا أفهم ما يجري لذا أطلب من السيد وزير المالية أن يتحلى بالنزاهة والشفافية ويوضح لنا وضعية هذا القطاع كما أريد أن أطرح تساؤلا آخر خاصا بمدى فعالية البورصة إذ المشاركة فيها ضئيلة وضئيلة جدا؟

في الأخير أقول للسيد وزير المالية، السيد بن أشنهو، إنه بالنسبة إليه وهو الخبير الاقتصادي، أن السياسة الصحيحة تكمن في احترام منطق العدد، في احترام الحساب، في الحفاظ على التوازنات الكبرى، لكن هل هذا المنطق يؤمن التماسك الاجتماعي الذي هو...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيدة نورية حفصي والكلمة الآن للسيد قدور سعدي فليتنفضل.

السيد قدور سعدي: شكرا سيدي رئيس الجلسة. بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي الرئيس،

الأسئلة، نوع من التي تتطلب أجوبة ونوع من التي لا أريد عليها أجوبة.

أول تدخل يتعلق بالبلديات، فهناك جهد كبير بذل من طرف الحكومة لاقتراح 4 ملايين دج وقد توصل الإخوان النواب إلى رفعها بمليارين وهذا مجهود لا بأس به، لكن قيل إنهم قد صرفوا أموالهم وهناك من قال إنهم «رقصوا» وأنا أقول: عندنا في البلديات لم «يرقصوا» والشخص الذي يجهل الشيء يجب أن لا يتكلم عنه، والشخص الذي لم يعيش ما عاشته البلديات يجب أن لا يتكلم عنها، فالبلديات عندنا «لم ترقص» وديونها واضحة، فهناك بلديات تملك 270 مصباحا كاشفا (projecteurs) أي 1000 واط فمصلحة أمن الدولة تضع الإنارة وأنا أرفض أن أحضر شباب الخدمة الوطنية لأضعهم في (les guérites)، لا بل وفرلي الإنارة، 270 مصباحا كاشفا لإنارة محيط بلدية من أربعة آلاف مواطن - ألف واط - وقبل أن تتحسن الأمور - والحمد لله تحسنت - إذا أمره (le sous secteur) أن يحضر الشاحنة فيحضرها وإذا أمره بإحضار مولد الكهرباء فيحضره أو يأمره بوضع الحواجز فيضعها، هذه هي ديون البلديات، فهي لم ترقص والشخص الذي قال بأننا قد بددنا الأموال في الرقص قد أهاننا لأننا لم نبدد هذه الأموال بل بالعكس أصحاب البلديات عانوا الكثير. إذن هذه مبادرة جيدة وبدون تعليق وأؤكد على شيء وهو لا البترول ولا الوزير حلاً لمشاكلنا وإنما هما البلدية والفلاحة، وإذا وضعوا حدودا لذلك فإن لم تكن 25 سنة فستكون 30 سنة وإن لم تكن كذلك فهي 40 سنة، المهم ستكون هناك نهاية وسنرجع إليها فيما بعد في قطاع الفلاحة، إذن مشكلة البلدية واضحة ونتمنى أن نضاعف في المجهودات بدون شروحات وكل شيء سيحاسب، نحن نملك الحسابات ونعرف أين صرفت الأموال، ليست ملايين وإنما هي مئات الملايير، لذا نتمنى من هؤلاء الناس أن يحترموا الإخوان الذين يضحون، فدايرة يبلغ عدد سكانها 39 ألف نسمة تقدم 11 منصبا لتشغيل الشباب ويقال إن رئيس هذه البلدية ينتمي

الأمر الذي يستدعي من البلديات تقديم ملفات لطلب إعانات استثنائية كل سنة للتخفيف من العجز الحاصل، كما أن الديون التي أثقلت كاهل البلديات تشكل عائقا كبيرا أمام استغلال الإعانات الممنوحة لخلق مبادرات محلية لتحسين مواردها الذاتية، هذه الوضعية المزرية التي تتخبط فيها المنطقة تتطلب مجهودات جبارة وتدخل مختلف الجهات المعنية للتكفل بالمشاكل المطروحة، في هذا السياق وبالمناسبة تناول مجلسنا الموقر قانون المالية التكميلي لهذه السنة ونأمل أن تخصص اعتمادات مالية استثنائية لمواجهة هذا الواقع المر، كما يتطلع سكان المنطقة إلى مدهم يد المساعدة بإدراج ولاية النعامة ضمن البرنامج الوطني لتنمية المناطق المحرومة.

أغتنم هذه الفرصة لتحسيسكم بطبيعة المنطقة وخصوصيتها وما تتوفر عليه من إمكانيات سياحية، فمن الضروري إعطاء إعانات خاصة لهذا القطاع وذلك بخلق مرافق ومنشآت سياحية وتدعيم وتنشيط الهياكل الموجودة لانبعث الحركة السياحية التي كانت تزخر بها المنطقة وبالتالي جلب عدد كبير من السياح، الشيء الذي يعود بالفائدة على البلديات وهذا الأمر يتطلب مجهودا ماليا معتبرا سواء تكفلت به الدولة أو المستثمرون.

شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد قدور سعدي والكلمة الآن للسيد بوطويقة بن حليلة.

السيد بوطويقة بن حليلة: شكرا سيدي رئيس الجلسة. سيدي رئيس الجلسة، سيدي الوزير، إخواني، في حوزتي أسئلة أدرجتها في تدخلتي هذا وأطلب من السيد الوزير - إن أمكن - أن يجيبني عنها، ولدي أسئلة أطلب منه أن لا يجيبني عنها، أسئلة لا أريد أجوبتها، حتى أستأنس بالأشياء التي وضعتها عندي كإجابات عنها ولأني سأتضرر بالحقيقة إن سمعتها، إذن هناك صنفان من

استثمارات تحمل عمود بعنوان «قبيلة»، استثمارة فرنسية، وهناك أيضا مشكل مطروح، فالمواطنون لا يدفعون فقط ثمن البذور، لقد جعلوهم ينتقلون من مصلحة لأخرى وأفقدهم صوابهم بسبب الديون، والضريبة والرسوم والاقتطاعات... إلخ فجنّت الناس لهذه الأمور.

(les gens n'arrivent plus, c'est un calvaire! Donc il faut prendre son courage à deux mains et revoir cette situation de paperasse, il faut revoir cette situation, nous l'avons demandé, il faut revoir cette situation, que les choses soient claires).

فلفتح محل تجاري يجب أن تدفع كل الحقوق الواجب دفعها للدولة ويكون الدفع إلزاميا ويكون دفع المبلغ في بداية السنة والقسط الآخر وسط السنة والقسط النهائي في نهايتها، ولنذكر ما كتبه لنا الأخ من ولاية المدية ولم نجبه، وكتب لرئيس مجلس الأمة وكتب لي شخصيا ولم نجبه لأننا لا نملك إجابة لذلك، فقد فتح محلا في بني سليمان بما يضاها 7 ملايين سنتيم فطلب منه إعداد وملاء 21 وثيقة واستمارة!! فهل هذا ليدخل إلى المدرسة أم ماذا؟

(Donc, il faut prendre son courage à deux mains et revoir cette situation, ça nous arrange plus, le problème du ministère des finances qui est très important, cette régularisation.. reviendra tout à l'heure).

فإذا قيل لي اليوم إنه لا توجد مداخيل.. ليس هناك مداخيل؟؟ 12 مليون لتر من الزيت مخزنة في ولاية تيزي وزو، وقد كلمني بالأمس أحد التجار في منطقة ميزاب وقال إنهم لا يعرفون ما العمل! ماذا ستفعل لي المنظمة العالمية للتجارة؟ ماذا تصدر حتى تخاف؟ لماذا لا أحمي منتوجي؟ ماذا تملك؟ من أنت؟ لا تستورد الطماطم، لا من الجيران ولا من جهة أخرى وانتهى، ماذا سيفعل لي؟ خطوط القرض متوقفة من مدة، دعها تتوقف! فيما يخص الطماطم المصبرة فإن الفلاحين لم يتحصلوا بعد على أجورهم للسنة الماضية في الطارف وعنابة، فهناك مئات الأطنان من المصبرات وضعت في علب وعندما ذهب الفلاحون لأخذ مستحقاتهم، أجيبيوا

لحزب ما! إنهم أحد عشر عضوا في البلدية وتقدم لهم عشرة مناصب في إطار تشغيل الشباب، فهي لا تكفي حتى لكل واحد منهم!

وفي سنوات غير بعيدة عنا وفي سنة 1999 تحصلت دائرة تاغمرت على 10 مناصب في إطار تشغيل الشباب في حين يقدر عدد سكانها بـ 39 ألف نسمة وهم 11 عضوا في البلدية وتقولون: «رقصوا!» وليس لهم حتى الكهرباء لاستعمال مكبرات الصوت! وهذا فيما يخص البلديات فنطلب من الأخ الوزير أن يضاعف من الجهودات لحل المشاكل لأنها الخلية الأساسية والأكثر أهمية.

النقطة الثانية متعلقة بالفلاحة، الوزارة المعنية وهي وزارة المالية وليس قانون المالية فهي (département de souveraineté) (il faut changer toute la mentalité, donc le ministère des finances quand il propose)

هناك المراقبة البرلمانية وأنا لدي سؤال للأخ الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان فيما يخص نقطة مهمة كانت قد طرحت من قبل، لكن وللأسف لم يجب عليها أحد. فيما يخص وزارة المالية فإننا عندما نلاحظ الأموال التي تصرف (dans d'autres départements ministériels, de l'argent jeté, le ministère des finances n'a aucun droit de regard, nous avons constaté la mise en valeur à 50 millions l'héctare à l'extrême sud alors que le haut, le moyen, le bas Chellif, les grands périmètres sont abandonnés). لم يرفع أي شخص يده

(ce n'est pas un hectare c'est des centaines d'hectares à 50 millions l'hectare en plein sud avec tous les risques).

فخذ أنت 200 مليار، وخذ أنت 300 مليار (Dans la Wilaya d'El-Taref on trouve de l'eau à deux mètres).

ونملك 21 (étables) في ولاية عنابة كلها فارغة ونحن في طريق استثمار ما قيمته 216 مليار دينار في ولاية أين توجد كل المخاطر الممكنة، إذن هذه المصلحة الوزارية بكل سيادتها يجب أن تهتم بما يحدث لتوقيف هذا النزيف! ثانيا وفي هذه المصلحة تكمن المشكلة في أننا نملك ولليوم

الأمر؟

إذن قضية الخصخصة يجب أن توضح في أقرب الآجال، حتى نعرف إلى أين نحن ذاهبون، إلى اقتصاد السوق نعم، لكن إلى (le bradage) لا! وصلنا إلى النقطة الأخيرة التي كنت أود أن أتطرق إليها في تدخلني والموجهة للأخ الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان وهي متعلقة بالقانون الأساسي الخاص بنا فنتمنى أن تؤكد أو تنفي قضية القانون الذي سيجزأ إلى شطرين، فنتمنى إذا كان من الممكن أن تقدم لنا توضيحات حول هذه القضية لأنه اليوم قد يطرح مشكلا كبيرا، فإذا كنا لا نحترم الدستور فهذا أمر خطير، إذن هناك دستور يفرق بيننا وبين كل الهيئات الأخرى، وهذا واضح للجميع ولن نتنازل عن ذرة من حقنا كما قال رئيس الجمهورية فأنا بدوري لن أتنازل عن ذرة من حقي ولتكن الأمور واضحة، لن أتنازل عن ذرة من حقوقي، لذا فأجيبوا على أسئلتنا رسميا وبوضوح. شكرا سيدي الرئيس.

(تصفيق).

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد بوطويقة بن حليلة والكلمة الآن للسيد ناصر بوداش فليتفضل.

السيد ناصر بوداش: شكرا سيدي الرئيس. سيدي الوزير والوفد المرافق له، زميلاتي زملائي أعضاء المجلس، ها نحن على موعد مرة ثانية في ظرف 6 أشهر مع مشروع قانون يهم العصب الرئيسي في حياة البلاد في كل الظروف والمراحل ألا وهو قانون المالية التكميلي، والحديث عن المالية يؤدي بالضرورة إلى الحديث عن المبادئ الأساسية للتسيير وقواعد تنظيم الحياة العامة التي لا بد لها في كل الأحوال من موارد وإنفاق في الوقت نفسه.

إن المواطن يسمع منذ سنوات عديدة في الخطاب الرسمي أننا مقبلون على دخول اقتصاد السوق ولكنه لا يعرف لحد الآن إن كنا قد دخلنا

بعدم توفر المال وقيل لهم لم نبع بعد!! فأخذوا علب الطماطم ورجعوا بها، أما مصلحة الأمن فأمرتهم بإخلاء المكان الذي وضعت فيه الطماطم المعلبة بسبب عدم حيازتهم للسجل التجاري وكان ذلك في الأسبوع الماضي!

وحدات الحليب في ولاية تيزي وزو لا تتلقى أكثر من 6000 لتر من الحليب هذا في الأسبوع الماضي، هذه هي وزارة المالية، هذا هو المال، فهذه مشاكل يجب حلها وليس لك أن تخبرني بأن سعر صرف الدولار قد انخفض وارتفع فهذه الأمور حفظناها، فإذا حددتم سعر النفط بـ 22 دولارا فهو لنا أو بـ 24 دولارا فهو لنا وإذا كان كذا.. فهو لنا، فقضية الغاز ستنتهي، فإذا لم نهتم بقضية البلدية فسيصبح مشكل مجتمع وإذا لم نهتم بالفلاحة فسندفع الخسائر التي ستجرّ وليست «الحناء» هي التي ستخرج البلاد من الأزمة التي نحن فيها. (il faut prendre son courage à deux mains et régler le problème).

تبقى مشكلة الخصخصة، الظلم لا! الوحدة الوحيدة الموجودة هي (SONIPEC) وهي تحتوي على عمال يعملون بطلبية، لكن الأخ الذي وزعت له الطلبية لم يدفع، لقد استخدموا الأموال هنا وهناك، لا أعلم كيف!! وهذا في شركة (Distrish) واليوم يجد العمال أنفسهم ولمدة 7 أشهر بدون أجر، فذنب من هذا؟ الحكومة هي التي طلبت، طلبت منه أن ينتج كذا من زوج وكذا من لون وتوزع على شركة كذا!! ماذا سيفعل العامل في هذه الحالة؟

لقد تحدثوا إلى رئيس الجمهورية، فأجابهم بأنه هو الذي سيحل مشاكل (les holdings) نعم هناك حل أولي لهذه المشاكل، لكن العمال اليوم وصلوا إلى 7 أشهر بدون راتب وبدون عمل، ما هو ذنبهم؟ المال موجود عند الدولة وهم يعملون عندها وتدين لهم الدولة بهذا المال، وهي شركة عمومية، وتأتي اليوم لتخبره بعملية الخصخصة، خصخصة ماذا؟ الذي لا يعمل يذهب لحاله، لكن هذا العامل أنتج، ويصبح هذا الشهر السابع ولم يتحصل بعد على أجرته، وسبعة أشهر والوحدة مغلقة، فبماذا يتعلق

والمتجددة في أوساط المجتمع وأجهزة الدولة، والأسلوب الذي تنظم به العلاقات بينهما لضمان البقاء للجميع وتأمين الخدمات الضرورية واستمرار الحركة الاجتماعية اللازمة، كما يجب تكييف القوى الاقتصادية مع السوق وقوانينها فكذاك ينبغي أن تتكيف طرق التنظيم الرأسمالي مع إمكانيات الدولة وتقاليد المجتمع المحلي حتى يتمكن كل طرف من أداء ما عليه إزاء الجماعة الوطنية ويساهم في توازن اللعبة الاقتصادية، لأن التحول من نظام اقتصادي إلى آخر ليس تغييراً في نمط الاستهلاك بل تطويراً لأنظمة الإنتاج ومراقبة المنافسة. والحماية لا تهم الفئات الأضعف - بالمعنى التقليدي فقط - من الطبقات المحرومة والمعوزة، فتلك حقها ثابت على الدولة ومجموع المتعاملين على أساس من الوطنية والإنسانية ولكن توجد قوى متواضعة على عتبة السوق تطالب بتأشيرة الدخول حتى تصبح بدورها أوزاناً فاعلة في الساحة الاقتصادية وليس في ذلك أي تناقض مع مبدأ انسحاب الدولة من المجال التجاري وإعفاؤها من دورها الاجتماعي السابق وإلا لانتفى كل معنى لوجود الدولة، إذ كانت في الماضي تحتكر كل شيء وتريد في المستقبل أن تستقبل من كل شيء.

إن على الدولة من خلال استعمالها لأدوات التنظيم مثل قوانين المالية والنصوص الأخرى المسيرة للنشاط الاقتصادي والتجاري وخاصة ما تعلق منها بالاستثمار الوطني العام والخاص قبل البحث عن الرأسمال الأجنبي أن توفر الحماية والضمانات الضرورية للقوى النامية حتى يمكنها بعد ذلك مطالبتها بالالتزام بالقواعد الصارمة، فليس القانون المطبق على البالغين هو نفسه الذي يسري على القاصرين وإذا كان لابد من ضرب أمثلة على ذلك فإن أحق الأمثلة التي يقدمها لنا الواقع نفسه ما شهدناه في الأسابيع الأخيرة في بعض الولايات التي كانت لنا فرصة لزيارتها في إطار الخرجات الميدانية التي شرعت فيها هيئات المجلس، فقد انتقلت لجنة الفلاحة مثلاً إلى ولايات: الطارف، المسيلة وتيزي وزو في مرحلة أولى

فعلا في نظام اقتصادي جديد أم أننا مازلنا في مرحلة انتقالية ولكن مهما يكن فإن الجميع يعرف بأن علينا أن نعطي للمرحلة حقها إذا كنا واثقين من الاتجاه والسرعة والأهداف والضمانات سواء كنا مخيرين أو مضطرين، وبناء على ذلك فإن من حق أي جزائري أن يعرف هذه العناصر وأن يعرف أيضاً طبيعة وحجم التضحيات المطلوبة لتقويم هذه الدولة التي يجب أن يخدمها الجميع حتى تكون في خدمة الجميع، وبالفعل فإن بناء دولة ليس لعبة كما أن التحولات التي تشهدها البلاد، تعد قضية تهم الجميع ولذلك ينبغي أن يقتنع المواطن تماما بما سيقدمه من جهد وتضحية وأن يجد التبرير الكافي لكل إنفاق.

إن خيرات البلاد وثرواتها ليست ملكاً لجيل واحد ولا مخصصة لمهمة وفترة واحدة وإن المحافظة على هذه الثروات تضمن دوام شباب الدولة التي إن كانت فتية فلا ينبغي أن تكون مراهقة، وإذا كان الشباب يعني الحق في الخطأ، فإن من الأخطاء ما يرهن مصير أجيال كاملة ونحن إن كنا مستعدين لمزيد من التضحيات والمعاناة فإننا نأمل أن نترك لأبنائنا وأحفادنا دولة واقفة تتمتع بكامل عافيتها. إن التحول الذي نريده لبلادنا واقتصادنا يتطلب منهجا عقلانيا ويستدعي أيضاً يقظة الضمير الوطني، فالليبرالية ليست وصفة مطلقة ولكنها نمط إنتاج وتوزيع ومراقبة يمكن أن يكون ناجحاً كما قد ينتهي إلى فشل ذريع كالفشل الذي منيت به الإشتراكية في كل البلدان، وقد أثبتت التجربة وأكدت الكثير من الهيئات الرسمية بنفسها أن المجتمع قد سبق الدولة في هذا التحول لأنه اعتمد ببساطة على المبدأ الأساسي للنظرية الرأسمالية «دعه يعمل، دعه يمر» فالحديث عن اقتصاد السوق يستدعي أولاً أن تكون لدينا قوى السوق، وأن تتاح للرأسمال الوطني فرصة الظهور والتعبير عن وجوده وقدراته والاقتصاد في الحقيقة ذهنيات لا جيوب والثروة الوطنية ليست التراكم النقدي الذي تجمعه عائدات البترول وإيرادات الضريبة وإنما هو مجموع الطاقات الحية

وتهيئة الأرضية المناسبة وما من مثل يصدق على ذلك إلا هذا المثل الشعبي فقد قال أحدهم لأبيه: «بابا حسن لي تحسينة كتحسينة بن سماعيل» فقال له الوالد: «هات لي راسك كراس بن سماعيل!» لأن الرأسمالية الأمريكية والفرنسية والكندية والألمانية ليست نسخا من نظام واحد ولا يكفي الاطلاع على ما أنتجته عبقریات أخرى للقول بنجاحها عندنا بالضرورة كما أن الفضل يعود إلى من ابتدع لا إلى من اتبع.

أريد إضافة سؤال يخص دائرة برج غدير بولاية برج بوعريريج، لقد أكد الوزير السابق أو أن القوانين السارية آنذاك تنص على مشاركة المواطنين بـ 10% للاستفادة من الغاز الطبيعي والدولة بـ 30%، ولكن لحد الآن «سونلغاز» تنفي أنها تلقت أي اعتمادات من الوزارة المعنية ألا وهي وزارة الطاقة في حين بقي المواطنون ينتظرون بعد أن جمعوا أموالهم بعين المكان، نود الوفاء بالوعد إذا وعدنا فلكي نسترجع ثقة المواطن لابد أن نفي بما وعدنا به، لقد أدى المواطن ما عليه وجمع المال، نود أن تُلَبَّى حاجته ونبحث عن طريقة تمكن من تزويده بالغاز الطبيعي الذي طالما انتظره سنوات، شكرا والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد ناصر بوداش والكلمة الآن للسيد مصطفى بلمهدي.

السيد مصطفى بلمهدي: شكرا للسيد رئيس الجلسة. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الكريم، السيد معالي الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والوفد المرافق له، السادة أعضاء المجلس، أصحاب رسالة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الاقتصادي الذي ضيع التنمية وأظهر ظاهرة الانتحار، القائمون على البث الإعلامي، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكر في البداية لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية الشكر الجزيل على الجهود الجادة والمفيدة التي تضمنها التقرير التمهيدي، فقد وضحت

واتصلت ببعض المتعاملين ووجدت أن مربحي الأبقار الحلوب ومنتجي الزيوت والطماطم يعانون من مشكلة أساسية تتمثل في انعدام الحماية التي تمكنهم من إيجاد مكانة لائقة بهم في السوق والبرهنة على قدراتهم الواعدة في تطوير هذه الحركية، وهي مسائل ندعو من خلالها السيد وزير الفلاحة إلى تشريفنا بزيارتنا لمناقشتها. وإن الحديث عن بعض النقائص أو العوائق لا يعني إنكار التحسن الذي شهدته البلاد في عدة مجالات، فقد عرفنا في الشهور الأخيرة عودة واضحة للهدوء بفضل مسعى الوئام المدني وقد شهدت بذلك مختلف المنظمات غير الحكومية التي انتقلت إلى بلادنا تباعا في الأسابيع الأخيرة كما نلمس أن القرار الاقتصادي قد بدأ يختزل الترتيبات والتدابير التي كانت تمثل عراقيل هامة ونرجو أن يتواصل هذا التخفيف على كل من يساهم في خلق الثروة الوطنية بالمعنى الواسع وتحقيق التطور المادي المأمول.

كما يجب الاعتراف بأن المسار الوطني لم يعرف غير السلبيات، فكذلك ينبغي الاعتراف بفضل الذين ضمنوا للدولة بقاءها واقفة في أحلك الظروف وتركوا عند مغادرتهم المسؤولية إمكانيات مادية معتبرة لمواجهة المصاعب التي كانت تترصد الجبهتين الاقتصادية والاجتماعية على السواء.

إن أدوات التنظيم الاقتصادي وفي مقدمتها قوانين المالية ينبغي أن تستجيب لأكثر المتطلبات إلحاحا في هذا المنعطف الحاسم من حياة بلادنا وهي إصلاح العطل الذي أصاب آلات الإنتاج ومحاربة الهزال الذي يعرفه الادخار الوطني ورفع تحدي التشغيل وتحقيق هدف التصدير خارج المحروقات ووقف النزيف الذي يشهده الإنفاق العام وتحويل الفلاحة إلى رئة الاقتصاد بعد أن كانت مقبرته وإعادة جدولة ديون الجماعات المحلية التي لا يمكنها في الوقت نفسه تسديد ديونها والاستجابة لمتطلبات التنمية المحلية.

إن ضمان التحول الهادئ من نظام إلى آخر، يستدعي توفير الشروط اللازمة لنجاح التجربة

تكويننا مدته سنتان، أنفقت خزينة الدولة خلالها مئات الملايين ولكنهم اليوم في بطالة منذ تخرجهم عام 1998 بحجة عدم وجود غلاف مالي، فهل من حظ لتوظيف هذه الفئة من الشباب المؤهل ضمن هذه الميزانية التكميلية؟

معالي السيد الوزير، نجد في هذه الميزانية مبالغ مخصصة لإنشاء مراكز للدرك الوطني والحرس البلدي، ففي القرى النائية التي مسها الإرهاب يشغل الدرك الوطني والحرس البلدي المراكز الصحية الموجودة بتلك القرى وبالتالي فإن السكان اليوم محرومون من خدماتها الصحية، أليس من المنطق والعدل أن تكون الأولوية في هذه المخصصات لهذه القرى لكي تنشأ بها مراكز للدرك الوطني والحرس البلدي لإخلاء المراكز الصحية أو إنشاء مراكز صحية عوضا لها ليتمتع المواطنون بخدماتها في تلك القرى؟

سيدني معالي الوزير، أليس من العدل التمييز بين السكن الترقوي في القرى المتضررة بالإرهاب والتهميش والإهمال وبين السكن في المناطق الحضرية من حيث دعم الدولة؟ لقد شيدت مساكن ترقوية في هذه القرى النائية ولم تسكن بعد بل بقيت شاغرة لمدة سنوات بسبب عجز المستفيدين عن المساهمة، فهل من حل لهذه المشكلة بحكم أنها مناطق متضررة بالإرهاب؟

وفيما يخص قضية المتقاعدين، جاء في هذا القانون بأن هناك التفاتة نحوهم، هؤلاء المتقاعدون الذين أطفأوا شموع حياتهم في العمل أكلنا شببيتهم وضيعنا شببيتهم، نهبت الحكومة السابقة صندوقهم بدون لقاء الثلاثية ولا حتى مشاورتهم! بعض هؤلاء المتقاعدين مات بالحسرة نعم لقد مات، مات ودخل قبره بالحسرة وبعضهم ما يزال حيا يقاسي تأخر وضياح منحته وبعضهم لم يستطع طرق أبواب الإدارة نظرا لعجزه ومرضه فضاع حقه! فلننتق الله في هذه الفئة التي جعلها الله سبحانه وتعالى من أسباب سقوط المطر لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «لولا شيوخ ركع وأطفال رضع وخيول رتع لما سقاكم الله قطرة ماء». إن إكرام هذه الفئة

ونصحت وأمرت بالمعروف كما نشكر الحكومة عما نفذته من توصيات مجلس الأمة السابقة ونطلب منها تجسيد ما بقي منها وهو الكثير.

معالي السيد الوزير، يعاني النظام الجبائي من ضعف التحصيل الضريبي وكما أوضحت الحكومة فهي بصدد القيام بإصلاح جذري للمنظومة الجبائية وفي هذا المسعى ينبغي إصدار قوانين تخضع الحيتان الكبيرة المتقلبة من الضرائب حفاظا على نسل الحيتان الصغيرة المحصورة في الشبكة.

سيدني الوزير، الحكومة تشتكي من عدم فعالية الاستثمار في الجزائر كونه لا يحقق نسبة النمو المرجوة لكن في نفس الوقت يجب أن نقر بأن البيروقراطية الإدارية التابعة للحكومة لا تشجع ولا تسهل الإجراءات للمستثمرين الجزائريين في إقامة المشاريع الاستثمارية رغم أنها بأموالهم الخاصة لكنهم لم يجدوا مكانا لإقامتها. هناك مشاريع استثمارية بقيت لعدة سنوات تنتظر التسوية للانطلاق في الانتاج وتوفير مناصب شغل وإيرادات جبائية تدعم ميزانية الدولة بحجة أنها بنيت على أراض فلاحية هي ملك للخوادم في ظروف اتسمت بغياب الإدارة وهي تفرض الآن أمرا واقعا، فلا الأرض رجعت لوظيفتها الفلاحية لأن هذا الأمر مستحيل ومكلف سواء للدولة أو للمستثمر أو لصاحب الأرض الأصلي ولا المصانع المشيدة على هذه الأرض انطلقت تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني وتحسين المردود الجبائي.

سيدني الوزير، لا بد أن تكون هناك التفاتة خاصة من طرف الحكومة انطلاقا من المصلحة العامة لحل هذه المعضلة وذلك بتجسيد مبدأ تبسيط الإجراءات الذي جاء في هذا البرنامج وخاصة إذا كانت هذه الاستثمارات ضمن الولايات العشرين المتضررة من الإرهاب.

سيدني معالي وزير المالية، نظمت المديرية العامة للأموال الوطنية التابعة لوزارة المالية في شهر سبتمبر 96 مسابقة وطنية لتوظيف مفتشين ومراقبين وأعوان نجح منهم 500 مترشحا، تلقوا

وسياسيه و مثقفيه من أجل ربط مداخل البترول
ربطاً وثيقاً بأزماتنا وتنميتها وآثار المديونية ريثما
يتخلص اقتصادنا من الاعتماد على المحروقات.
لا بد أن نتفاوض على محو المديونية أو تكييفها
بوضع حد للتسديد وحد للتجميد حسب ارتفاع
وانخفاض سعر البترول...

السيد الرئيس: انتهت الاثنتا عشرة دقيقة
المخصصة لك، شكراً.

سينشر تدخلك كاملاً في الجريدة الرسمية
للمداولات وأحيل الكلمة الآن إلى السيد جيدل بن
الدين فليفضل مشكوراً.

(تكلمة مداخل السيد مصطفى بلمهدي: سيدي
معالي الوزير، سيدي رئيس المجلس، الجزائر
بحاجة إلى دعم ميزانيتها وكل اجتهاد يحقق ذلك
فهو اجتهاد راشد وكل حكمة تحقق لنا ذلك فنحن
أولى بها لقول الرسول صلى الله عليه وسلم
«الحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أولى بها».
حكمة نطق بها رجل دولة فرنسي وزير التربية
عندما منع أطفالاً فرنسيين من تعلم العربية مع
زملائهم في الدراسة أبناء الجالية الجزائرية
بفرنسا مذكراً آبائهم أن القانون الفرنسي يمنع
الطفل الفرنسي من تعلم لغتين في المرحلة
الابتدائية معللاً ذلك بالمحافظة على نفسية الأطفال
الفرنسيين الغضة، الغضة سيدي الوزير وما أدراكم
ما الغضة!

سيدي معالي الوزير، لو طبقنا هذه الحكمة
ومضمون هذا القانون وأكثر قوانيننا مستمدة من
القوانين الفرنسية لحصلنا على الفوائد التالية:

- 1 - المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين
الذين لهم أطفال متدرسون بالاختصار على تعلم
اللغة العربية في الابتدائي وحدها.
- 2 - توفير - على ميزانية الدولة - نصف ما تنفقه
على التعليم المزدوج من مطبوعات وكتب ومرتبات.
- 3 - المحافظة على نفسية أبنائنا الغضة كما عبر
عنها رجل الدولة الفرنسي.

وإدخال السرور إلى قلوبها لتحريك أسنتها بالدعاء
للجزائر ليس بالاحتفال بها وإنما بنقل منحها إلى
بيوتها عوض انتقالها إلى مراكز الدفع المثيرة
«للبهدة»! هناك سكان أحياء بقوا صامدين في
وجه الإرهاب أيام الإرهاب واستعملوا كهرباء بيوتهم
لإنارة المصابيح الكاشفة ليتمكنوا من حراسة
أحيائهم وبعد الانفراج الأمني قامت شركة الكهرباء
تطالبهم بدفع فاتورات ضخمة عجزوا عن تسديدها
فقطع عنهم التيار، هؤلاء يستجدون اليوم بحكومتهم
لتخفيف ديونهم ومعاناتهم مقابل ما قدموه من
تضحيات لإعادة الأمن فهل من تدابير رحمة في هذه
الميزانية التكميلية؟

سيدي وزير المالية، هناك بلديات عاجزة
بالمديونية بسبب الفقر وليس بسبب التسيير بل
أقول بسبب الفقر ولحل مشكلتها تحتاج إلى
تخصيص منطقة صناعية لكل بلدية تناسب طابعها
التنموي من حيث إيجاد مناصب شغل لسكانها
وضمن مداخل جبائية تخرجها من مساحة الفقر
إلى مساحة الاكتفاء وبالتالي تخلص الدولة من
إعالتها.

سيدي رئيس المجلس، معالي الوزير، إن
الاستفادة من التاريخ وأحداثه واجبة - كما قلت -
وبفضل وحدة كلمة البلدان المصدرة للبترول أفاء
الله على الجزائر بميزانية تكميلية تسد بها بعض
ثغور التنمية، فرغم أننا قطعنا أشواطاً في
الإصلاحات المملاة علينا للدخول في اقتصاد
السوق وجلب الاستثمارات والاقلاع التنموي مازال
ريع البترول هو أساس بناء الميزانية العادية
والتكميلية فهو يخفف بعض آثار الأزمات إذا ما
ارتفع سعره، ويغرقنا في الأزمات إذا ما انخفض
سعره وفي كل الحالات فإن المديونية الخارجية
هي العقبة الكؤود في طريق تنميتنا.

أيها السادة الحضور، نحن أو بالأحرى الجزائر
كلها بحاجة إلى روح وطنية ثورية لإنقاذ سيادتها
من جديد، وهي في حاجة إلى حوار وطني جاد
للتخلص من عبودية المديونية وإلى طرف مفاوض
قوي الحجة يجند وراءه الشعب بفقراءه وأغنيائه

أخص بالذكر ولاية البيض وحدها أو النعامة أو الجلفة ولكن كل المناطق السهبية، فالنعجة التي كان سعرها يقدر بـ 10.000 دج أصبح يقدر بـ 3000 دج وارتفع سعر العلف من 600 دج إلى 1500 دج أي أن الفلاحين أو الموالين مربى المواشي سيرحلون إلى حافة المدينة ليقيموا في أكواخ قصديرية، فهذه المسألة أطرحها بجد وبحدة.

أنا أعلم أننا سنصادق على قانون المالية التكميلي مهما كان الأمر ولكنني أطلب من السيد الوزير مع نظيره السيد وزير الفلاحة والسيد وزير الموارد المائية إيجاد حل عاجل، فأين هي صناديق النكبات؟ أين هو تدخل الدولة العاجل في مثل هذه الكوارث؟ فأنا ولراحة الضمير أضع هذه القضية بين أيديكم ولا أريد جوابا بل أريد حلا عاجلا للولايات السهبية! هذه إذن المسألة الأولى التي أطرحها، أما المسألة الثانية فهي مسألة الفقر، كان قد دعا السيد رئيس الجمهورية - على ما أعتقد - إلى محاربة الفقر وأقول بأن الفقر يزداد يوما بعد يوم فكل يوم تزداد مظاهره أما الإجراءات المتمثلة في الشبكة الاجتماعية وتشغيل الشباب ماعدت تحد من هذه الظاهرة التي أصبحت مميتة ومخجلة في جزائر هي على مشارف الأفنية الثالثة.

سيدى الوزير، لقد كان سعر البترول في السنوات الماضية يقدر بـ 9 دولارات وكنا أيامها نعيش أزمة حقيقية، أزمة حرق الجزائر من طرف القتلة، أزمة الإرهاب، أما اليوم فقد انفجرت الأزمة بفضل سياسة الوثام وأيضا بفضل عائدات البترول، فنرجو أن ينعكس هذا الانفراج على الشعب خاصة الطبقات التحتية التي ماعدت تتحمل أكثر، أتمنى ذلك! عندما أعلن السيد رئيس الجمهورية عدم رضاه عن قانون المالية الأولي كنت أتوقع قانونا تكميليا يعيد الأمل ولكنني - لا يؤاخذني أحد فيما أقول - صدمت في هذا القانون لأنه لم يأت بكل الآمال التي كنا نرجوها خاصة مع أمل أطروحات السيد رئيس الجمهورية. هناك مسألة أخيرة أتطرق لها ربما عاجلا وهي مسألة البلديات التي تحدث عنها كثيرون وتمنيت

4 - تحقيق مافصل فيه البرلمانون الأطفال يوم 03 - 06 - 2000 بالمجلس الشعبي الوطني في أن العربية هي لغة التدريس والعلم والعمل والتوظيف وذلك برفع الحجز عن قانون تعميم استعمال اللغة العربية وترقية الأمازيغية المعربة حروفا وشكرا).

السيد جيدل بن الدين: بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي الرئيس، السادة الوزراء وأخص بالذكر السيد وزير المالية ممثل الحكومة، السادة الضيوف، زملائي زميلاتي، ربما أتخلى عن اللغة العربية الراقية وأتكلم بلغة يفهمها الجميع خاصة ممن يشاهدون هذا التدخل وأنا جد مسرور لحضور السيد الوزير لمداخلتي لأن من يحضر ويستمتع للحوار أفضل ممن يعاد عليه.

المشكل الأول الذي أريد أن أطرحه هو النكبة والكارثة التي تتعرض لها الثروة الحيوانية في السهوب، كثير من الناس يتكلمون ربما عن تسريح العمال من المؤسسات الاقتصادية وأنا أتكلم اليوم ربما عن تسريح آلاف العائلات من مراعي السهوب، فالقطيع الثمين مثلما تحدث عنه السيد وزير الفلاحة بوصفه ثروة وطنية فهو ثروة للدولة الجزائرية وليس لملاكه فحسب ولكن هذه الثروة قد ضاعت لأن المراعي عرفت هذه السنة جفافا وقلة الكلا وهو ما لم تعرفه سابقا. ثم هناك مسألة أخرى وهي مسألة غلاء الأعلاف وندرة المياه بحيث يجلبها الموال بالمال ولهذا لا أتصور ميزانية تكميلية أو ميزانية تصحيحية تصحح وضعنا ماليا في ظل ارتفاع مدخول البترول والفائض القليل من المال ولا أتصور أن يصادق على هذه الميزانية في ظل نكبة تعيشها الثروة الحيوانية في الجزائر ولا يسخر لها أي سنتيم.

أنا لا أريد التحدث كثيرا في هذا المجال، فربما تكون لجنة الاطلاع لمجلس الأمة قد اطلعت على النكبة التي تعرضت لها هذه الثروة جراء العاصفة الثلجية ولكن أطلب منكم - سيدي الرئيس - تكوين لجنة لمعرفة مايجري في المناطق السهبية ولا

حالا لهذه المشكلة والمثل يقول: «إذا أردت أن تطاع فأمر بما يستطاع»! إن أغلبية المواطنين لا يستطيعون دفع فواتير الكهرباء، أضف إلى ذلك أن العدادات نزعت فهناك ضغوط كبيرة على المواطن. ونفس الشيء بالنسبة للكهرباء الفلاحية وهذا المشكل مطروح ويخص جميع الفلاحين.

أعود إلى النقطة الثانية وهي مسح مديونية البلديات، يجب تحديد مدة للتخلص من هذه المشكلة والعمل بصرامة للحد من تكرارها وكذلك البحث في مصدر هذه الديون، نحن نعلم أنه في المدة الأخيرة من سنوات التسعينات وهي ما تعرف بسنوات النار، اضطرت البلدية إلى وضع حراس في المؤسسات على حسابها ولكنها لم تستطع الآن دفع هذه المرتبات في ظل ارتفاع ديونها، وتقوم اليوم كذلك بعض البلديات بتشغيل الشباب في مناصب ضرورية أو في إطار المنفعة العمومية فنجد حارسا ليليا يتقاضى 2800 دج شهريا، إن هذا ظلم في حق هؤلاء!

أما النقطة الثالثة تخص ضعف التحصيل الضريبي، هناك جدلية بين المواطن والحكومة، فالمواطن يشكو من الضرائب المرتفعة والحكومة تشكو من الجباية الضعيفة للضرائب والمواطن الضعيف أو الموظف هو من يدفع الضريبة، وعلى بعد أمتار منه فقط هناك المليارديرات معفون - لمدة 5 سنوات - من الضريبة كل ذلك باسم الاستثمار ومعفون من القيمة الإضافية، وكذلك بالنسبة لتاجر يملك عشرة ملايين سنتيم يدفع ضرائب باهظة بينما آخر يملك الملايير ولا يدفع فلسا، أظن أن هذا لا يعد عدلا!

أثني وأثمن ما قاله السيد جيدل بن الدين فيما يخص الفلاحين مربحي المواشي فقد أصبح هؤلاء يستقيلون من هذه المهنة يوما بعد يوم، حين يرون المواشي تموت أمامهم وغلاء العلف وانخفاض سعرها نتيجة الجفاف الذي ضرب جهة السهوب وخاصة ولايتنا المنكوبة بنسبة 100% في هذا الميدان.

جاء في رد السيد الوزير حول تساؤلات اللجنة أن المديونية العمومية ارتفعت إلى 2600 مليار دج

لو حضر السيد الوزير للاستماع لما قاله السيد بوطويقة بن حليمة والآخرين ولكن أقول ارفعوا يد الإدارة ويد البيروقراطية عن البلديات، واتركوا البلديات القدرة على تسيير أمورها وجلب المال تفعل ذلك، ولكن المشكل هو أنه لما تأتي البلدية التي تملك موظفين وبنائين وسائقين وكل إمكانيات البناء لبناء سكنات اجتماعية للمواطنين تلقى الرفض من طرف (OPGI) بحجة أنها لا تملك مواصفات المؤسسة، وكذلك إن أرادت شراء حافلة لنقل المواطنين قصد تقديم خدمات اجتماعية واقتصادية للبلدية، فتقابل بالرفض لأنها ليست مؤهلة فهي إدارة، دعونا من هذا الهراء!! حقيقة أن الدولة انسحبت من هذه المجالات ولكن في المناطق النائية لا بد أن تلعب البلدية دورها كمؤسسة وتقوم بالأشغال التي يمكنها النجاح فيها، أتركوا المجال للبلدية ودعوا المنتخبين يسيرون أمورهم بأنفسهم ولنحاسبهم على أخطائهم أي نعم ولكن أن نحكم عليهم قبل الوقت وقبل معرفة حقيقة أعمالهم فهذا ظلم في حق البلديات التي هي في أغلبها فقيرة فقر الشعب، تحياتي لكم والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد جيدل بن الدين والكلمة الآن للسيد عبد القادر فوضيلي فليتفضل.

السيد عبد القادر فوضيلي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد الرئيس، معالي الوزراء، سجلت نقاطا هامة أريد أن أتدخل فيها وهي تمس المواطنين بالدرجة الأولى كالكهرباء والغاز وقد سبقني لذكرهما بعض الإخوة وأريد أن أقول إن على شركة سونلغاز أن تبحث في مدة قصيرة عن زبائن آخرين وربما في دول أخرى لأن الجزائريين لا يستطيعون تحمل غلاء فاتورة استهلاك هذه المواد في بيوتهم وربما يشاطرنى الإخوان الرأي في كون الشركة تزيد في كل يوم من نسبة نزع العدادات ونحن نعرف أن أغلبية المواطنين بطالون وبالتالي فلا يستطيعون تحمل ذلك وعليه فإنني أطلب من الحكومة أن تجد

الذي اختاره السيد رئيس الجمهورية شخصياً يتكلم أمام نواب المجلس الشعبي الوطني عن أرقام غير صحيحة وهو اليوم استعمل أمامنا جملة لطيفة تقول بأن هناك غلطا في تقدير مداخيل الجباية، أنا في حيرة كبيرة! هذه التقديرات ليست نتيجة لاشيء، فحسب ما قرأناه - لم أعد أفهم - هذه التقديرات لا يمكنها أن تقيم بدون عوامل داخلية وخارجية فهي لم تأت من لاشيء بل لابد أنه طرأت عليها عوامل خارجية وداخلية، كيف يقال إن الأرقام خاطئة في التقدير وقد أعدها خبراء في الوزارة وهم متخصصون في الميدان ومن أقرب المساعدين للوزير، ثم تأتي هذه الأرقام في شكل قانون يمر هذا الأخير على مجلس الحكومة فالمجلس الشعبي الوطني ثم مجلس الأمة ويمضيه السيد رئيس الدولة! ثم يقال لنا إن هناك خطأ في التقدير! إذن من يضمن لي أن التقديرات المقدمة الآن خالية من الأخطاء، لقد زرعتم في داخلي الشك! هذه من ناحية ومن ناحية أخرى أريد الكلام عن فئة محترمة لم يذكر عنها شيء في قانون المالية والمتمثلة في 1 مليون و200 ألف متقاعد أخذت منهم الدولة قروضا، تقول بشأنها الاتحادية الوطنية للمتقاعدين إنها تبلغ 600 مليون دج وهؤلاء الأشخاص الذين قدموا أموالهم لا يستطيعون استرجاعها! لماذا؟! لأن الدولة أخذت هذه القروض. إلى متى سيظل ذلك قائما؟

تكلم العديد من زملائي عن ديون البلديات التي تقدر بـ 18 مليار دج، وقد قدمت الحكومة 4 ملايين لتسديد هذه الديون وأضاف زملاؤنا بالمجلس الشعبي الوطني مليارين فأصبحت 6 ملايين. لست متخصصا في هذه الحسابات على أي حال فهي بعيدة عن تكويني، ولكن مالم أفهمه هو ذلك الطرح الذي لابد أن يتغير، فيما يخص البلديات، المشكلة ليست مشكلة تسديد الديون ولكنها تتمثل في كيفية إعادة النشاط لهذه البلديات، حقيقة فالبلديات ذات المدخول رغم ديونها تسر لذلك لماذا؟ لأن لديها موارد من نشاطات أخرى ولكن أكثر من 60% من بلدياتنا منعدمة الموارد تماما، من أين تأتي بها

والتي تمثل 70% من الناتج الداخلي الخام فأتساءل لماذا ارتفعت في الوقت الذي كنا ننتظر فيه انخفاض هذه المديونية كنتيجة للإصلاحات المختلفة، لكن ما حدث هو العكس! أما المديونية الخارجية فيلاحظ من خلال رد السيد الوزير أنها انخفضت من 31 مليار دولار إلى 28,3 مليار دولار وذلك بمساهمة ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل العملات الأخرى. والسؤال المطروح هو ماهي نتيجة مجهودات الحكومة في هذا الميدان؟ وهل تعود إلى 31 مليار دولار إذا ما انخفض سعر الدولار مقابل العملات الأخرى؟

في الأخير أقول إن الحالة التي يعيشها المواطن متدهورة جدا وهي تزداد خطورة باستمرار ولا يلمس المواطن شيئا حتى في حالة زيادة أسعار المحروقات مثلما هي عليه الآن والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر فوضيلي والكلمة الآن للسيد صلاح الدين فنيقي فليفضل.

السيد صلاح الدين فنيقي: يقول الحق سبحانه عز وجل وهو أصدق من كل قائل، بعد أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم (وإن قال إبراهيم ربي أرني كيف تحيي الموتى، قال أولم تؤمن، قال بلى ولكن ليطمئن قلبي) صدق الله العظيم. كيف يطمئن قلبي وأنا عبد ضعيف مقارنة مع الأنبياء والرسل الذين اختارهم عز وجل لميزات كانت فيهم أو لدعم دعمهم به، قلت وأنا أشاهد في ذلك اليوم على شاشة التلفزيون اجتماع الحكومة ونواب المجلس الشعبي الوطني وهم يتكلمون عن أمور تمس الحياة البرلمانية دون أن يحضر أحد من هذه المؤسسة، لقد قال السيد رئيس الجمهورية المحترم في عين تيموشنت إنه يريد ترسيخ ثقافة الدولة، عجيب! كيف يتم ترسيخ ثقافة الدولة والنظام السائد في هذا البلد نظام برلماني متكون من غرفتين ولا تحضر مثل ذلك الاجتماع إلا غرفة واحدة تعبر عن رأيها؟! إنني في حيرة، كيف ترسخ ثقافة الدولة وأنا أسمع السيد معالي وزير المالية

وأنا لا أطلب منك أن تضع 22 أو 23 لأنك ستقول إنني برلماني لا أدري شيئاً! لكنني أقرأ عليك - معالي الوزير - تصريحاً لسيد زميل لك في الحكومة لعلك تأخذ برأيه وليس برأيي إذ يقول: (Le prix du brut au moyenne a atteint 25 dollars durant les 5 premiers mois et plus loin il dit que nos anticipations se situent entre 22 et 28 dollars)

المقال موجود في جريدة (Liberté) ولست أنا من نشره، وهناك مقال آخر في جريدة (El watan) يقول: (que les prix se consolideront à plus de 28 dollars au delà de 21 juin).

فلو نقوم بعملية حسابية صغيرة فإن الأشهر الخمسة الأولى ستعطينا 25 دولاراً وبداية من 21 جوان إلى 31 ديسمبر سنصل إلى 28 دولاراً، لماذا حددتم إذن مرجعية هذا القانون التكميلي على أساس سعر برميل النفط بـ 19 دولاراً في حين كان بإمكانكم تحديده بـ 22 دولاراً أو 23 دولاراً فقط ليطمئن الكثير من الناس؟ لأن هذا الشعب الذي نطلب منه في كل مرة شد الحزام لا يستطيع التحمل أكثر من ذلك.

هناك نقطة تخص نسبة النمو، حقيقة في نص قانون المالية الأساسي لسنة 2000 كانت تقدر بنسبة 5% وأصبحت تقدر في نص قانون المالية التكميلي بنسبة 5,4%! لم أفهم هذا التناقض فمن جهة نسبة النمو تقدر بـ 5,4% ومن جهة أخرى حالة المواطن ما تزال مزرية وفي تدهور متزايد، فما الجدوى من نسبة النمو هذه؟! لم أفهم شيئاً!! إن أساس كل تطور هو الفرد ولم يعرف هذا الأخير منذ 1990 إلا الانتظار والتضحية، هذا كثير! هاهو الانفراج قد تجلى فلماذا لا ننتهز الفرصة لصالح هاته الفئة سواء بمراجعة الأجور أو البحث عن وسيلة للحد من نسبة البطالة... إلخ.

هذا فيما يخص النقاط التي شغلتنني، واسمحوا لي - ربما - تكلمت عنها بحماس ولكن كان لا بد من ذلك لأننا كمنتخبين مافتئنا نتلقى شكاوى سواء كنا في مقهى فنسمع كلمة عتاب يتفوه بها أحدهم وهو منهمك في اللعب (بحجر الدومينو) أو نكون في مأتم فنسمع كلمة، أو نكون في فرح ونسمع كلمة

ياترى؟ الحكومة طبعاً، إن البلديات تنتظر في كل عام اعتمادات صندوق التعديلات للمواجهة، أخذت منها مؤسسات البلدية ووكالات البلدية وقد تكلم عنها الزميل المحترم السيد جيدل بن الدين، من أين...؟! لقد منحتم اليوم البلديات 6 ملايين ولكن المشكل لا ينتهي هنا لأنه سيظهر من جديد خلال الأربع أو الخمس سنوات القادمة وتتراكم الديون، ليس بمقدور المنتخبين فعل شيء، حتى السيد رئيس الجمهورية تحدث في خطابه بعين تموشنت عن المنتخبين، ولكن هؤلاء المنتخبين هم بين المطرقة والسندان! بين قاعدة كثيرة المطالب وهي متطلبات شرعية - وسنرى فيما بعد لماذا - وبين أياد مكتوفة تماماً، أنا ضد من يتكلم عن سوء تسيير البلديات لأنه لا يوجد تسيير أصلاً، فلا نجد إلا اعتمادات التوازن أو اعتمادات حسابات التعديلات، لا بد أن ننتبه إلى ذلك. معالي الوزير، لقد قلت أمام المجلس الشعبي الوطني إنك تعرف هذه المشاكل، أطلب منك أن تحس بها والمعرفة والإحساس أمران مختلفان، تمنيت لو حضر السيد وزير الداخلية مع زميله السيد وزير المالية يوم اجتماع رؤساء البلديات والجماعات المحلية، إنها أزمة فعلاً كنا قد تحدثنا عنها مع الحكومات السابقة ولكن لا حياة لمن تنادي!

هناك نقطة أخرى تدخل في إطار مسح الديون عن فئة محترمة - بدون أية ديماغوجية - لم نتحدث عنها وهي فئة الفلاحين والمشكل هو مديونية الفلاحين، أفلا تحدثنا عنها؟ لقد عرفت هذه السنة الكرب وعندنا في الهضاب العليا لا تجد سنابل بمقياس 10 سم! وزملاؤنا في لجنة الفلاحة عاينوا المكان وتكلموا عن ذلك لعدة مرات وفي كل المناسبات، نظرة واحدة لما حدث في الحقول تعطيك لمحة عن ذلك فلا بد من النظر في أمر هذه الفئة!

نقطة أخرى معالي السيد الوزير المحترم وقد سبقتني في الحديث عنها زميلتي المحترمة السيدة نورية حفصي وهي أنكم كنتم حذرين فوضعتم سعر البترول 19 دولاراً كحد أدنى في ميزانيتكم

أيضا... إخواني لطالما تحدثنا وتكلمنا ولكن...

السيد الرئيس: شكرا للسيد صلاح الدين قنيفي. يظهر لي أننا سنكتفي بهذا القدر من التدخلات في جلسة اليوم وذلك لأسباب تقنية، لأن الإرسال يتم مباشرة عبر التلفزة وبما أن الساعة تشير إلى السادسة مساء وهو موعد نشرة الأخبار بالأمازيغية لهذا أفضل أن نتوقف ونواصل المناقشة غدا على الساعة التاسعة صباحا، فالجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الخامسة والدقيقة السابعة والخمسين مساء.

ملحق

أسئلة كتابية

من السيد نبيل هوامل
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير النقل

معالي الوزير،

عظفا على مداخلتني في الجلسة العلنية المخصصة لمناقشة برنامج الحكومة، وتبعاً للحوار القصير الذي أجرته مع سيادتكم بخصوص الموضوع المشار إليه أعلاه، أستسمحكم أولاً في أن أنقل لسيادتكم الاستياء البالغ لحجاج ولاية باتنة والولايات المجاورة الذين تفاجأوا بقرار نقلهم للبقاع المقدسة من مطار عنابة، رغم وجود مطار بمدينة باتنة وتعهد والتزام سلفكم باستغلاله لنقل الحجاج، وأتساءل ثانياً عن الأسباب التي تحول دون استعمال مطار باتنة في هذه العملية رغم الإمكانيات التي يتوفر عليها:

1 - فإذا كان الهدف من ذلك القرار هو تخصيص «مراكز» لنقل الحجاج، ففي هذه الحالة فإن مطار باتنة يمكن أن يشكل مركزاً لباتنة (720)، سطيف (595)، خنشلة (395)، وإذا أضفنا مسيلة (495) ونفس ما يقارب هذه الأعداد تقريباً بالنسبة لأم البواقي.

2 - كما أن المسافة بين مدينة باتنة وهذه الولايات متقاربة جداً، وباستثناء المسيلة، فإن متوسط المسافة هو 118 كم، بينما المسافة مع عنابة تتجاوز 300 كم.

3 - ويمكن ضمن هذا المنظور أن يخصص مطارا قسنطينة وعنابة للولايات المجاورة لهما.

في الأخير، فإن الشغل الشاغل للسلطات - في موسم الحج - هو أن توفر الظروف الملائمة للحجاج لتمكينهم من أداء مناسكهم. وبرمجة إقلاع طائرة من أقرب أو أنسب مطار للحجاج إنما يدخل

في إطار تلك الظروف وهذا بعيداً عن النظرة الضيقة التي يمكن أن يوحىها السؤال.
تفضلوا معالي الوزير بقبول أذكى عبارات التقدير.

الجزائر، في 09 فبراير 2000
نبيل هوامل
عضو مجلس الأمة

رد السيد الوزير:

تبعاً للرسالة المذكورة أعلاه والمتعلقة بموسم الحج 2000 الذي يخص الذهاب من مطار باتنة، يشرفني أن أحيطكم علماً أنه من حيث تنظيم الأجهزة يجب الإشارة إلى أن المتعاملين المعنيين بالتكفل بهذه العملية يجب أن تهيأ لهم الوسائل والتجهيزات الملائمة والضرورية لمعالجة الطائرات الناقلات الكبيرة غير المتوفرة في بعض المسطحات المطارية على غرار المسطحة المطارية لباتنة.

بالفعل، فيما يخص هذه العملية لا تستعمل إلا الطائرات الناقلات الكبيرة واستغلال هذه الأخيرة على مستوى هذا المطار يستلزم توفير التجهيزات المذكورة سابقاً والتي يجب على شركة الطيران أن تزود بها.

كما لا يفوتني أن أعلمكم، أنه يتم توقيف لائحة المطارات المخصصة لموسم الحج سنوياً من طرف اللجنة الوطنية للحج التي تجمع كل القطاعات المعنية. تقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير.

الجزائر، في 04 مارس 2000
حميد لوناوسي
وزير النقل

- 1- إلى أي فرع يتبع المصنع الكهربائي للصلب؟ هل يتبع قانونا «ألّفاسيد» أم «ألّفاتوب»؟
- 2- هل «ألّفاتوب» مؤهلة قانونا لإبرام العقد المشار إليه أعلاه؟
- 3- هل العقد المبرم مع الشركة التونسية (SAT) جاء محترما للقوانين المعمول بها، خاصة فيما يتعلق بطريقة الدفع وثمان المنتج؟
- 4- هل هناك ما يؤكد بأن المسيرين الجزائريين الذين أبرموا العقد تحققوا فعلا بأن المنتج موجه للسوق التونسية وليس لبلد آخر، احتراما ليس فقط للاتفاقيات المغربية، وإنما أيضا للاتفاقيات الدولية المرتبطة بقواعد الأصل أو المنشأ (les règles d'origine)؟
- 5- هل التزم حقيقة كل الأطراف ببنود الاتفاقية الجماعية المبرمة بين النقابة وإدارة «ألّفاسيد» بمعية السلطات العمومية، أم أن خرقها هو الذي كان سببا في الكشف عن ثنايا العقد المبرم مع الشركة التونسية؟
- أخيرا، تقبلوا منا، سيدي الوزير، فائق التقدير والاحترام.

الجزائر 19 مارس 2000

عبد المجيد جبار
عضو مجلس الأمة

رد السيد الوزير:

- بمقتضى المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و72 من القانون العضوي رقم 99-02، ورداً على مراسلتكم المذكورة في المرجع أعلاه، يشرفني أن أرسل إليكم العناصر الجوابية على الأسئلة التي طرحها السيد عبد المجيد جبار، عضو مجلس الأمة.
- 1- إن مجموعة «سيدر» هي التي تصورت فكرة تحويل وحدة الصلب الكهربائية (ACIERIE ELECTRIQUE) من الشركة الفرعية التابعة لها «ألّفاسيد» إلى الشركة الفرعية الأخرى التابعة لها «ألّفاتوب» المتخصصة في صنع الأنابيب غير الملحومة. والملاحظ أن هذا التحويل خضع لاعتبارات تقنية محضة، فالدراسة التي وضعها مكتب (ERNEST YOUNG)

من السيد عبد المجيد جبار عضو مجلس الأمة إلى السيد وزير الصناعة وإعادة الهيكلة

سيدي الوزير،
تحية وسلام،

طالعتنا الصحافة الوطنية، خاصة يومية «اليوم» في عددها رقم 338 و340 المؤرخين في 09 و12 مارس 2000، وكذا يومية "Le Quotidien d'Oran" رقم 1567 والمؤرخة في 09 مارس 2000، بإرسال نقابة «ألّفاسيد» (Alfasid) التابعة لمجمع «سيدر» (SIDER) رسالة مفتوحة إلى فخامة السيد رئيس الجمهورية تدعوه فيها للتدخل شخصيا لحل ما سمي «بقضية المصنع الكهربائي للصلب»، ويظهر حسب تصريحات النقابة أن هذا المصنع، التابع أساسا لشركة «ألّفاسيد»، حُوّل إلى شركة «ألّفاتوب» (Alfatub) وأن عملية التحويل هذه هي أكثر تعقيدا مما يبدو عليه الأمر.

فعلا وتبعاً للأخبار المستقاة من الجرائد المشار إليها أعلاه، تكون نقابة «ألّفاسيد» قد كشفت عن عقد أبرم بين «ألّفاتوب» والشركة التونسية «سات» (Société des Aciéries de Tunisie)، بمبلغ قدره مليونان وتسعمائة ألف دولار (2,9 Millions \$)، وأن هذا العقد جاء مشوبا بعدة عيوب تمس طبيعته، طريقة الدفع وثمان البيع.

- فهل يسمح القانون «ألّفاتوب» ببيع منتج المصنع الكهربائي الذي لازال تابعا «ألّفاسيد»؟

- هل يمكن استخدام كمبيالة مدتها 45 يوما (une traite de 45 jours) كطريقة للدفع اتبعا للقانون في مثل هذه الصفقات؟

- هل الظروف الصعبة التي يمر بها مجمع «سيدر» بصفة عامة هي التي كانت وراء بيع المنتج بـ 195 دولار للطن، بينما أن الطن الواحد في السوق العالمية يتداول بـ 242 دولارا كسعر تقريبي؟ مع العلم أن سعر الصلب لم ينزل إطلاقا وفي أحلك أزمته إلى هذا المستوى، أي 195 دولارا. تبعا لهذا كله، نود التوضيحات التالية:

5 - إن الاتفاقية الجماعية المبرمة بين مديريةية «ألفاسيد» وبين النقابة، بعلم السلطات العمومية، يوم 7 جانفي 2000 قد دخلت حيز التنفيذ باحترام من كلا الطرفين. وقد تعهد ممثلو العمال بهدنة اجتماعية لمدة عامين، قصد تمكين شركة «ألفاسيد» من تحقيق أهدافها الاقتصادية.

وحاليا، تقوم اللجان المتساوية الأعضاء بتحضير اتفاقية جماعية لكامل المجموعة.

وتقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير.

الجزائر، في 14 ماي 2000
عبد المجيد مناصرة
وزير الصناعة وإعادة الهيكلة

عام 1991، لفائدة الشركة - الأم «سيدار» التي تكونت الآن، في شكل مجموعة، كانت قد أوصت بهذا التحويل.

ومن المعلوم أن وحدة الصلب الكهربائية تستفيد حاليا من تطبيق برنامج لتجديد معداتها وعصرنة منشآتها، من أجل رفع قدراتها الإنتاجية من 110.000 طن إلى 400.000 طن في السنة من كويرات الحديد الموجهة، في أغلبيتها، لصنع الأنابيب غير الملحومة. أما بقية الإنتاج فتوجه لتزويد مصنع الأسلاك والقضبان الحديدية.

ونظرا لحجم العملية وأهميتها، قررت مجموعة «سيدار» تجميد قرار تحويل وحدة الصلب الكهربائية من شركة «ألفاسيد» إلى شركة «ألفاتوب» وتكليف «ألفاسيد» بالعملية.

2 - لقد أبرمت شركة «ألفاتوب»، في الماضي، عدة اتفاقيات من أطراف أجنبية. وقد سمحت الصفقة المبرمة مع الشركة التونسية SAT بتصدير فائض المخزون من كويرات الحديد. الأمر الذي سيسمح لشركة «ألفاتوب» باستعمال مبلغ الصفقة لاقتناء المواد الأولية وقطع الغيار دون اللجوء إلى الاستدان.

3 - إن سعر 195 دولارا للطن الذي تم به بيع المنتج للشركة التونسية يعتبر سعرا معقولا إذا ما قورن بالأسعار المتداولة في الأسواق العالمية، حيث يتراوح سعر بيع طن كويرات الحديد ما بين 175 و180 دولارا (FOB) أي معفى من الرسوم الجمركية حتى الشحن على السفينة.

ويعود اختيار الشركة التونسية للمنتج الجزائري، أساسا، إلى جودة هذا المنتج، وقرب المسافة، والإعفاء الجمركي بين الدول المغاربية.

4 - تعتبر الشركة التونسية SAT من الزبائن التقليديين لمجموعة «سيدار». ولم يثبت، حتى الآن، أن الشركة التونسية سوقت المنتج الجزائري إلى بلد آخر. وقد طلبت الشركة التونسية في الآونة الأخيرة، من مجموعة «سيدار» تخفيض سعر البيع إلى 180 دولارا للطن، وذلك تماشيا مع الأسعار المعمول بها دوليا، لكن هذا الطلب قوبل بالرفض.

إستدراك

ننشر فيما يلي جدول استدراك بعض الأخطاء التي وردت سهواً في العدد الثامن من الجريدة الرسمية لمداولات مجلس الأمة للدورة الخريفية لسنة 1999، الصادر يوم 28 مارس 2000.

الصفحة	العمود	الفقرة	السطر	تُقْرَأ	بدلاً من
9	الثاني	الأولى	17	وليس (l'entrisme)	وليس فقط (l'entrisme)
18	الثاني	الثانية	8	في التعليم الخاصة	في التعليمية الخاصة
23	الأول	الخامسة	3	يحتاج إلى عناية	يحتاج إلى عناية
30	الأول	الثانية	6	ملوكها	ملوكهم
30	الأول	الرابعة	18	بعدما قررتهم	بعدما ماقررتهم
30	الثاني	الأولى	8	- لأنهما في طريقك -	- لأنها في طريقك -
32	الأول	الثانية	5	فذكرتني بمن أحبهم	فذكرتني ممن أحبهم
33	الأول	الثالثة	2	وهما متمثلتان	وهي متمثلة
33	الثاني	الأولى	22	ضربا هو وأبناؤه	ضربا هو وأبناءه

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: (02) 73.59.00 الفاكس: (02) 74.60.34 رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 18 ربيع الثاني 1421 هـ

الموافق 20 جويلية 2000م

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587